الباب الثانى

مشاكل التعليم فى مصر

obeikandl.com

obeikandl.com

[redacted]

[redacted] الإعتماد علي طرق التدريس التقليدية، وغياب التنمية المهنية وانعدام الربط بين البرامج التدريبية والاحتياجات التنموية وارتفاع نسبة العاملين بالجهاز الإداري، مقارنة بالمدرسين وضعف قدرة الإدارة المدرسية علي إحداث الإصلاح المدرسي في جودة العملية التعليمية، بالإضافة إلي الارتفاع [redacted]

بالإضافة إلى قصور التمويل الحكومي للوفاء باحتياجات عملية الإصلاح التعليمي، كما أن ميزانية التعليم يتجه معظمها للأجور وما [redacted] نظام جديد، وسنتعرض بالتفصيل لأهم مظاهر المشكلة التعليمية فيما يلي:

[redacted]

مشكلة كثافة الفصول

تعتبر من أهم المشكلات التي تعاني منها المدارس المصرية في أنحاء الجمهورية بكافة محافظاتها، وخاصة في مراحل التعليم الأساسي، بحيث ترجع مشكلة كثافة الفصول إلي نقص الأبنية التعليمية، وكذلك إلغاء الفترة المسائية وارتفاع مصروفات المدارس الخاصة والتي لا يستطيع الرجل العادي أو حتى المتوسط أن يدركها بدخله المحدود مما زاد من الضغط على المدارس الحكومية، هذا بالإضافة إلي وجود المدارس ذات الأبنية القديمة ذات الطابق الواحد أو الطابقين شبه المتهدمة، وهو ما لا يعد ملائما في ظل التزايد المستمر للكثافة العددية لدى الطلاب، وخاصة الأطفال في المرحلة الابتدائية، وتؤثر كثافة التلاميذ في الفصول علي فرص التلاميذ في استيعاب المواد التعليمية المقدمة، مما يؤدي إلي انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية والتسرب من التعليم، وانتشار العنف داخل الصفوف الدراسية وكذلك انتشار الأمراض

التسرب من التعليم:

هناك عدة أسباب للتسرب من التعليم بعضها يتعلق بالأسرة نفسها، والبعض الآخر بالمدرسة فالأسرة المصرية قد لا تستطيع توفير نفقات التعليم لأطفالها وبالتالي فهم يرفضون استكمال أبناءهم لدراستهم بالمراحل الابتدائية أو الإعدادية أما المدرسة فيقع عليها عبء كبير

ومسئولية أكبر حول تسرب الطلاب إما بسبب المناهج التعليمية المعقدة حيناً والمتخلفة أحياناً أو لسوء تعامل المدرسين داخل الفصول، ويرجع هذا التسرب إلي أسباب وعوامل عدة تدفع بالتلاميذ للهروب من المدرسة أو تدفع بأولياء الأمور لعدم إرسال أبنائهم للمدرسة وفي مقدمة تلك العوامل والأسباب :

الظروف الاجتماعية : فلا تزال العديد من الأسر حتى الآن تحجم عن إرسال البنات للمدرسة أو عدم استكمالهن للتعليم، خاصة في الريف المصري وبعض المناطق والمحافظات لعدم الرغبة في التعليم المختلط أو لاعتبارهم أن تعليم البنات بلا فائدة، وبعض الأسر تحجم عن إرسال أبنائها للمدارس لأسباب أخرى كالإعاقات النفسية والجسمية للطالب أو الخطوبة والزواج المبكران أوعدم الرغبة في الدراسة في مكان بعيد عن السكن.

الأسباب التربوية: وتتلخص هذه الأسباب في تدني القدرة على الدراسة والرسوب المتكرر وعدم الرغبة في التعليم الأكاديمي عند الطلبة .

الظروف الاقتصادية:في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية العامة في المجتمع المصري، والتي أدت بدورها إلى إحداث ضغوط على كثير من الأهالي من فئات الشعب المصري إلى إجبار أولادهم على ترك المدرسة

بحثا عن أعمال بأجور منخفضة رغبة منهم في إعالة آبائهم وأمهاتهم ومساعدتهم .

وهناك مشكلات خاصة بالمدرسة نفسها، فالمدرسة تعد مؤسسة اجتماعية تتعامل مع الواقع الاجتماعي المحيط بالطلبة والطالبات ولذلك لها تأثير مهم في بناء شخصية الطفل، ولكن سوء معاملة بعض المعلمين للتلاميذ وإتباع أسلوب العقاب البدني لهما تأثير سلبي فيهم مما يثير الخوف لديهم ويبعدهم عن المدرسة ويؤدي إلى تسربهم وأيضاً غياب التعامل التربوي في حل المشكلات من قبل بعض المعلمين الذين يلجأون إلى استخدام الأساليب القسرية؛ والتي تترك آثارها النفسية العميقة في نفوس تلاميذهم .

فضلا عن المشكلات التي تتعلق بالمناهج الدراسية فلا تزال علي الرغم ما يبذل فيها من التطوير إلا أنها تعاني من جمود المحتوى الدراسي كما يعاني الكثير من المعلمين من ضعف قدراتهم المهنية والعلمية، هذا بالإضافة إلى معاناة نسبة كبيرة من المعلمين من القهر الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم عدم الرضا عن مهنة التدريس مما ينعكس بالسلب علي أدائهم وسلوكياتهم في التعامل مع تلاميذهم.

مشكلة الدروس الخصوصية :

تتحمل الأسر المصرية أعباء الإنفاق علي مجموعات التقوية بالمدارس، ثم السوق السوداء التعليمية وهي الكتب الخارجية والدروس الخصوصية إضافة لمصروف الجيب والانتقالات والملابس، وبحصر النفقات الرسمية بالمدارس الحكومية والخاصة اتضح نسبة ٧٠% من الطلاب يتلقون دروساً خصوصية تستنزف ١٥ مليار جنيه من دخل الأسر وأن ما بين ٦١- ٧٧ في المائة من طلاب المدارس في السنوات الدراسية المختلفة يحصلون على دروس خصوصية وفقا لدراسة أعدها مركز المعلومات في مجلس الوزراء المصري ، كما كشف استطلاع رأى أجراه أيضا مركز دعم واتخاذ القرار حول ظاهرة الدروس الخصوصية أن ٦٦% من الأسر المصرية تنفق ما يزيد عن ٥٠٠ جنيه شهريا على الدروس الخصوصية، وأن ٦٩% من الأسر من إجمالي عينة الاستطلاع يحصل أبناؤها في مراحل التعليم قبل الجامعي ابتدائي وإعدادي وثانوي على الدروس الخصوصية.

وأن نسبة الأسر التي ذكرت أن أبناؤها يحصلون على دروس خصوصية في جميع المواد وصلت ٥٥% من إجمالي عينة الاستطلاع ورأى ٦٤% من أولياء الأمور بالعينة أن السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية هو ضمان المزيد من الشرح لأن ما يقدمه

المدرس داخل الفصل غير كاف في نفس الوقت أرجع ٤١% منهم عدم أخذ بعض أبنائهم الدروس الخصوصية إلى أنهم يقومون بمساعدتهم على الاستذكار كما أن ٥٧% من أولياء الأمور يرون إمكانية القضاء على الدروس الخصوصية نهائيا وذلك من خلال خفض كثافة الفصول بتقليل عدد الطلاب في الفصل.

مشكلات تتعلق بالتلاميذ أنفسهم :

وهي تتمثل في عدم الرغبة في الاستذكار والنسيان وضعف الدافع للتعلم الذي يكون أحيانا بسبب صعوبة المناهج التعليمية وتكدسها، أو تدنى المستوى الاجتماعي والفقر الذي يدفع الكثير من التلاميذ إلى ترك الدراسة للبحث عن عمل ليساعدوا به أسرهم أو على الأقل لتخفيف نفقات التعليم من على أكتافهم .

مشكلات تتعلق بالمعلم :

يعتبر المعلم أحد أهم أطراف العملية التعليمية إلا انه يعانى من عدد من المشكلات أهمها:

- أن مشاركة المعلمين في صنع القرارات المدرسية ضعيفة، وخاصة في موضوعات المناهج الدراسية للطلاب، والميزانية المدرسية، واختيار المعلمين الجدد للمدرسة؛ فكل هذه الموضوعات ليس للمعلمين مشاركة

تذكر فيها،وحتى قرارات تحديد الجدول الدراسي للمعلمين نادرا ما يشارك فيها المعلمون، فهي عادة في يد الوكيل المسئول وربما يؤخذ رأي المعلم الأول فقط.

- أن فرص النمو والتطوير المهني لمعلمي التعليم الأساسي قليلة وإن توافرت فهي غير فعالة لأسباب عديدة مثل شكلية التدريب، وعدم ملاءمته للاحتياجات الفعلية للمعلمين .

- ضعف مكانة معلمي التعليم الأساسي وخاصة معلمي المدرسة الابتدائية سواء على مستوى النظام التعليمي أو على المستوى الاجتماعي، فما زالت النظرة لهذه الفئة غير مرضية ومما يساعد على ذلك ضعف رواتب المعلمين، ولجوء الكثير من المعلمين للدروس الخصوصية لسد احتياجاتهم الأساسية.

- شعور المعلمين بضعف التأثير لأسباب عديدة مثل ظروف الفصل من حيث تكدس عدد الطلاب، وقلة الإمكانات المتاحة، وتكدس المناهج الدراسية، وعدم معرفة المعلم لمبررات وأسباب التغيير والتجديد، كما أن الحالة النفسية والمادية المتدهورة للمعلم تزيد من مشاعر المعلمين بضعف القدرة على التأثير في تعلم التلاميذ.

- ضعف حرية المعلم واستقلاله، فحرية المعلم في تدريس أي موضوع يختاره خارج المنهج المحدد ضئيلة وغير متاحة نسبياً، فلا يسمح له باتخاذ أي قرارات إبداعية أو بصورة مستقلة لتحسين تعليم التلاميذ.

- ضعف تأثير المعلم في الحياة المدرسية عموما فهو عادة مقيد بالقوانين واللوائح والقرارات والنشرات الصادرة من جهات أعلى.

علي الرغم من تلك المشكلات إلا أن ضعف الراتب يبقى أهم عامل من عوامل ضعف أداء المعلمين وسوء تعاملهم مع التلاميذ والطلاب، بالإضافة إلى مشكلة المعلم الذي يعمل بنظام الحصة والذي يكون عادة عرضة للاستغناء عنه في أى وقت.

<u>أزمة المناهج التعليمية</u>:

إن مشكلة المناهج في مصر تتمثل في كونها تركز على الكم أكثر من الكيف، وهنا نجد المناهج تعاني من الحشو والتكرار، حتى نماذج الأسئلة الموجودة بالكتب الدراسية تكرس نفس المفهوم السيئ للحفظ والتلقين وتقتل الابتكار وتضع أمام عيني الطالب نمط أن الحقيقة ليس لها إلا طريقا واحدا وأن لكل مشكلة إجابة واحدة وذلك بدلا من تدريب الطلاب على الوصول إلى الحقيقة من عدة طرق وأن هناك الكثير من الإجابات الصحيحة للسؤال الواحد.

• عدم الاهتمام بالمناهج الخاصة بالتربية الدينية: إذ لابد من ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية في أطفالنا، ولابد أن يكون تدريس الدين دافعا للأطفال للتمسك بالقيم العليا والأخلاق، وأن يكون جوهر الدين الحقيقي التسامح والتكافل والتراحم، وحب الآخرين، وغير ذلك من القيم العليا والمبادئ السامية التي يدعو إليها الدين ، ومن الأسس التي يجب أن نهتم بتدريسها وتعليمها لأبنائنا.

-إهمال تعليم اللغات: سواء العربية أو الأجنبية، فنجد أن معظم الطلاب يعاني من ركاكة اللغة العربية وعدم الدراية بمعظم مصطلحاتها،

• إهمال التعليم الفني: وذلك بالنظر إليه نظرة دونية وعدم الربط بينه وبين سوق العمل بل ووضع الحواجز في كثير من الأحوال والتي تمنع الانتقال الميسر من التعليم الفني إلى التعليم العالي.

• عدم الربط بين خطط التعليم وبرامجه وبين الاحتياجات الفعلية للبلاد من اليد العاملة في المجالات المختلفة وبالتالي نجد نقصا في جانب معين من العمالة يقابلة زيادة في جانب آخر غير مرغوب فيه، مما يخلق لدينا أزمة عمالة ماهرة وبطالة مؤهلة.

- التسلط والعنف في التربية العربية المعاصرة:لابد أن نوضح أولا أن الحياة التربوية هي الأساس الذي تتشكل فيه نواة الصورة الاجتماعية

للحياة سواء بالتسامح والديمقراطية، أو بالاستبداد والتشدد والتسلط، وهنا نصل إلى نتيجة مؤداها أن ديمقراطية المجتمع السياسية والاجتماعية لا يمكنها أن تنفصل عن ديمقراطية المؤسسات التربوية، فإذا وجدنا مجتمعا حراً فإن الأساس هو حرية في إطار المدرسة والأسرة والحياة التربوية بصورة عامة.

مشاكل التعليم الجامعى

أن أساس النهضة هو الجامعات ومراكز البحوث وكلنا يعلم أن الأركان الرئيسية لهذا المكان أى الجامعة أو مركز البحث والأستاذ أو الباحث والطالب أو المتلقى فنظام التفريخ المتبع أصلا لتعيين النواة الأولى للأستاذ فاشل أى أن المعيد يصبح مدرس مساعد فمدرس - بفرض تفوقه التعليمى كطالب فمن المعروف أن ليس كل طالب ناجح فى التحصيل هو بالقطع باحث جيد هذا إن لم يكن ابن أستاذ يأخذها بالوراثة وفى ظل مناهج التعليم البائسة والتى كلها عبارة عن حصص إملاء لا أكثر ومع نقص المعامل والمواد الأولية الضرورية فى المختبرات ونقص المراجع يخرج طالب الدراسات العليا فاقد الهوية العلمية يحفظ أكثر و علاقته بالمعمل علاقة عابرة والنتيجة أن نسبة كبيرة من هؤلاء أصبحوا أساتذة أنصاف متعلمين وطبعا لابد من نقل خبراتهم السيئة من

أساتذتهم بدءاً من حمل حقيبة الأستاذ حتى تصحيح الأوراق بدلا منه وبما أن تخرج هذا الطالب هو فرصته الأولى وبمكن الأخيرة للخارج فهمه الأول ليس التحصيل بل محاولة جمع اكبر مبلغ ممكن يساعده على استكمال أدوات الوجاهة الاجتماعية من سيارة وخلافه أما لو كان طالب فى نظام الإشراف المشترك أى أن يقضى سنتين فى الخارج بغرض جمع المادة العلمية فهى الخيبة الكبرى فأربعة شهور ليتعلم لغة ومثلها للتعرف على النظام الجديد ومثلها لإجراءات إحضار الزوجة ولو تبقى شئ فلشراء الهدايا أو ما ينقص فى بيت الزوجية ومن النادر أن تجد بحث مصرى يخرج من مصر فى أحد الدوريات العلمية المحترمة وإن حدث يعتبر فى حد ذاته حدث علمى .

وفى مصر هناك معايير أخرى للترقية تبدأ بالعلاقات العامة والنفع المادى والمصالح وأشياء أخرى ليس لها أدنى علاقة بالبحث العلمى والطالب وهو الضلع الثالث أو قل التائه فى هذه الثلاثية فالطالب المصرى مسكين لأن المنظومة من الأساس خطأ فهو ابن مجتمع قهر من أول الأسرة مروراً بالمدرسة والشارع إلى المناهج العقيمة التى تقوم على الحفظ والتلقين ولا مجال للإبداع وإن كان هناك مجهودات فردية تتوقف على مدى فهم وتعلم الأبوين بالإضافة لرغبة الطالب نفسه .

ولا ننسى الأمراض الاجتماعية التى تملآ المجتمع والتى تحقر من العمل اليدوى وتمجد الدرجات العلمية حتى أصبح حملة الدكتوراه فى

بلادنا أكثر من طلبة الجامعة فى البلدان الأوربية والنتيجة صفر فى العلم كما هو فى التعليم كما هو فى النواحى الأخرى ٠

ومعظم القيادات الجامعية غاية فى السوء فالجيل القادم الذي يريدونه جيل فرعوني الكتروني متحرر يحب الجمال والفن والقيادة لمجموعه تتدخل بالتعليم وسياساته وليس لها علاقة بالعملية التعليمية نهائيا مجموعه مصالحة لا يهمهم شىء نهائيا فمصر تجمع كل المتناقضات الآن على أرضها من تعليم أجنبى بأجندات أجنبية وتعليم حكومى وهناك عدداً من المشكلات التي تمثل جوهر المشكلة في التعليم الجامعي بدءاً من مشكلة ما قبل التعليم الجامعي ومشكلة الكم والنوع المتصلة بتضخم هائل في الناحية الكمية من حيث عدد الجامعات وعدد الكليات وعدد الطلاب والهيئة الأكاديمية والكادر الإداري والفني مع فقر شديد في النوعية.

إن الكثير من الأساتذة أو المدرسين والمعيدين، يتم تعيينهم ليس لكفاءتهم أو تفوقهم بل لاعتبارات أخرى لا صلة لها بالعلم والمؤهل والكفاءة العلميين والجامعات الآن هى مؤسسة لمنح الشهادات فقط ٠

وزيادة أجور الأساتذة فى مقابل زيادة عدد ساعات العمل تعد وهماً فى ظل وجود عدة أساتذة فى غرفة واحدة واقتسام بعضهم مكتباً واحداً ومشروع تطوير التعليم العالى الذى تقيمه الوزارة حالياً وهم وخيال، ويدل على أن من وضعوه لا يعرفون شيئاً عن الجامعة٠

والوصول للمناصب والوظائف القيادية بالجامعة على امتداد تاريخها يتم بطريقتين إما بالانتخاب أو الاختيار عن طريق جامعات أو هيئات أكاديمية رفيعة المستوى، والجامعات المصرية من يقوم بتعيين أساتذة الجامعات والمعيدين وزير التعليم العالى والأمن ومعهم الوسايط من الكبار فى مصر.

والخطة التى وضعها الوزير لتطوير التعليم العالى خطة خاطئة لأن التطوير الحقيقى يبدأ بتحديد أسباب إخفاق منظومة التعليم العالى، والسبب الأول هو ضيق المكان التعليمى والزحام الشديد فأصبحت المناقشة مستحيلة والحوار بين الطالب والأستاذ لم يعد سهلا.

والمجلس الأعلى للجامعات غير موجود فى العالم، انه اختراع مصرى، وحينما أنشأه الدكتور طه حسين كان الهدف منه القيام بدور مجلس استشارى، أى عقل للأمة يفكر فى كيفية تطوير التعليم أو ما ينبغى فعله، لكنه الآن انقلب حاله بالطبع من مجلس استشارى إلى أداء دور بيروقراطى سلطوى هو الذى بيطلع القرارات ويضع السياسات التعليمية داخل الجامعة. (١)

---

١) د. محمد أبوالغار فى حوار له مع مروى ياسين ١٠/ ٣/ ٢٠٠٩

ومن المشاكل فى التعليم الجامعى أيضاً غياب استقلال العمل الجامعي وخرق القوانين الحكومية المتصلة بذلك والهاجس الأمني الذي يسود أجواء العمل في الجامعات حيث أن تسيد الهاجس الأمني ينشأ عنه استقطاب عنصر ضعيف وتعيينات خارج القانون وتسييس للوظيفة الجامعية(١) أما الإدارة الجامعية فتعانى من الروتين والبيروقراطية وبطء الإنجاز مع غلبة النواحى الشكلية الذي أضفى على الإدارة الكثير من السلبيات والمشكلات وبات الوضع مجرد عمليات تسكين مؤقتة، ثم يصل إلى سياسة القبول في الجامعة التي تقدس مجموع الدرجات وتضرب عرض الحائط برغبات الطلاب مما كان سبباً في انتشار مشكلات عديدة في المجتمع مثل الدروس الخصوصية وغيرها وأيضاً الازدحام الطلابي الذي اثر سلباً على مستوى الأداء التعليمي سواء بالنسبة للطالب أو عضو هيئة التدريس ، وكذلك ضعف الإعداد في التعليم قبل الجامعي مما يمثل حجر عثرة أما دور الجامعة فتضطر إلى تعليم أوليات لم يعلمها التعليم قبل الجامعي وأيضاً هناك التنميط الذي عاب واقعنا الجامعي ورسخ أفكار التبلد وعدم التجديد والجرأة والمبادأة والحيوية أما طريقة التعليم فأصبحت تعانى من سلبيات لأنها تقوم على

---

١) الدكتور المهندس نبيل توفيق تويج كلية الهندسة بشبين الكوم جامعة المنوفية

الحفظ والاستظهار ونتج عنها عقول نمطية مقلدة تفتقد القدرة على الابتكار.

أما التمويل فهو مرتبط بظروف الميزانية العامة للدولة وما يرتبط ذلك بالمشكلات والأزمات من عجز في الميزان التجاري أو عجز الموازنة ووصولاً إلى المكتبات الجامعية التي تعانى من قلة إعدادها فضلاً عن قلة إمدادها بالكتب الكثيرة والحديثة، وكذلك ضعف الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لإنجاز العمل بدقة وسرعة كاستخدام الحاسب الآلي والانترنت ويعد الكتاب المقرر اكبر معارض لفلسفة التعليم الجامعي وأهدافه وكيف يتماشى ذلك مع تكوين شخصية الطالب القادر على البحث والتفكير الحر المبدع وأخيراً ثنائية الجامعة والمعاهد العليا والمشكلة في عدم وجود مقومات أساسية للتميز بين كلا القطاعين من حيث الفلسفة والوظيفة.

مشكلات البحث العلمى

يواجه البحث العلمى فى مصر العديد من المشكلات المعقدة والمتشابكة والمزمنة أيضا ،وكلها وإن تفاوتت فى تأثيرها ودرجاتها ومدى تداخلها لا يمكن النظر إليها منفردة أو منفصلة عن بعضها البعض ، ولا يمكن أيضا التعامل معها بعيدا عن النظام السياسى الحاكم ، وعن الأوضاع الثقافية والاجتماعية والنفسية والسلوكية السائدة فى المجتمع

، لأنها نتاج لتفاعلات كل تلك العوامل ، ومن أهم تلك المشكلات:

١-النظام التعليمى الفاسد :

والذى يعتمد على التلقين والحفظ ، وبالتالى يقضى على ملكة التأمل والتفكير والقراءة والتساؤل والتخيل والتجريب والإبداع،وكلها ضرورات للباحث الناجح،ومشكلة التلقين ترجع إلى أسباب مختلفة منها أنه أسلوب سهل وبسيط وسريع ولا يحتاج إلى مدرسين على درجة عالية من الإعداد والكفاءة، ولا إلى كليات ومعاهد متطورة لإعدادهم ، ولا إلى نظام يكفل التجديد والتحديث المستمر لمعلوماتهم وإمكانياتهم التربوية ، ولا يحتاج إلى مناهج متطورة ، أو كتب دراسية رفيعة المستوى فى أسلوبها ومعلوماتها وجداولها ورسومها وصورها وغيرها من طرق العرض والبيان ولا يحتاج إلى عوامل مساعدة كالمعامل المجهزة ، والمكتبات الحاوية للكتب والمجلات العلمية وغيرها من المطبوعات التى تساير العصر بمتغيراته ومكتشفاته ولا يحتاج إلى نظام تقييم متطور لقياس مهارات الطلاب فى الفهم والتفكير وحل المشكلات ، إذ تكفى دائما الامتحانات التى تقيس القدرة على الحفظ والتذكر ولا يحتاج إلى فصول أو قاعات للمحاضرات أو معامل ذات أعداد قليلة من التلاميذ أو الطلاب لتلك الأسباب وغيرها يتماشى التلقين مع النظام التعليمى السائد فى بلادنا ، ورغم سهولته وبساطته وسرعته إلا أنه أسلوب عقيم ، يدفع إلى

الكسل والخمول العقلى ، ولا يستثير فى الطالب فكرا أو تساؤلا ، بل يقتل فيه الفكر، ورغبة التساؤل ،ورغم معرفة القائمين على أمور التعليم بتلك المشكلة وعواقبها الوخيمة ، إلا أنهم تكاسلوا عن حلها ، وانصرفوا يبددون الوقت والجهد والموارد المالية فى سفاسف الأمور ، ونسوا أنهم بذلك يبددون ثروة المجتمع البشرية ، ويرتكبون جرما شنيعا فى حق الأمة ومستقبلها وأجيالها القادمة ، والعجيب أن الأجانب قد تنبهوا لتلك المشكلات فى النظام التعليمى المصرى ، وتناولوها بالنقد والتحليل فى كتاباتهم ، رغم أن الأولى أن يكون الاهتمام من جانبنا ، أو على الأقل أن نستفيد من ملاحظاتهم،ومن أمثلة ذلك ما ذكرته صحيفة The Economistالبريطانية فى الملف الذى أفردته للحديث عن مصر بعنوان A Special report on Egypt ، بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٠ ، وخصصت فيه جزءا للحديث عن التعليم ، الذى وصفته بأنه rote learning، أى تعليم يقوم على الحفظ والاستدعاء بدون فهم.

٢-<u>الثقافة السائدة فى المجتمع</u> :

والتى تروج لسلوكيات فاسدة مثل الاستسهال والفهلوة وعدم الدقة والإجادة ، والعشوائية ، وعدم الالتزام ، وتُقلل من قيمة القراءة ، وتُهَّون من أهمية الجدية فى العمل ، وتُعلى من قيمة الشهادات والوجاهة الاجتماعية الزائفة ، وتهتم بالكم على حساب الكيف ،

والمظهر والقشور على حساب الجوهر ، وتلك المظاهر القبيحة وغيرها أصبحت من طول الممارسة والتعود وكأنها العرف والعادة ، وامتدت جذورها لتؤثر فى الأفراد وكل مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية فماذا كانت النتيجة ؟ تدهور الأداء الحكومى والأداء الفردى ، وفشلت الأنظمة المتعاقبة فى إصلاح المنظومة التعليمية ، ولجأت إلى التحايل والبدائل لتغطية إخفاقها المتواصل ، وتعايش الأفراد مع الفشل الحكومى ، وتأقلموا بالتحايل والبدائل أيضا ، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك أنه بدلا من الارتقاء بمستوى المدرس علميا وتربويا ، وتحسين مستوى المناهج والكتب الدراسية ، وتحديث المدارس والمعامل والمكتبات ، وتطوير نظم الامتحانات ، وتقنين نظام القبول بالجامعات ، ومراجعة سياسة مجانية التعليم الجامعى بدلا من ذلك كله ، وهو ما كان كفيلا بالقضاء على معظم عيوب التعليم ، لجأت الحكومات إلى قياس إنجازاتها كميا وليس كيفيا ، فاعتبرت زيادة عدد الطلاب إنجازا ، وزيادة عدد المدارس إنجازا ، وزيادة عدد الخريجين إنجازا ، وهى لا شك إنجازات إذا اقترنت بمستوى رفيع للطلاب ، ومستوى تجهيزى عال للمدارس والجامعات ، ومستوى مرتفع للخريجين إعدادا وكفاءة وتدريبا ، وخبرة أكاديمية وعملية ، وإلماما بمحدثات العصر فى العلوم والتقنيات ، وهو ما لم يحدث،ومن الأمثلة أيضا التغطية على فشل التعليم العام والجامعات الحكومية،والإصرار على المجانية ، بإطلاق الحرية للمدارس والجامعات

الخاصة،والتى لا تختلف كثيرا إلا فى نفقاتها الباهظة ، وبدلا أيضا من إصلاح المناهج والكتب الدراسية ، وتحسين مستوى المدرس بالارتقاء بمستوى كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين ، لرفع مستوى الطلاب ، والتخلص من أسلوب التلقين والحفظ ، تحايل المجتمع حكومة وأسَراً بشيوع نظام الدروس الخصوصية، وقد تنبه إلى بعض صور الخلل تلك تقرير الصحيفة البريطانية السابق الإشارة إليه ، حيث ذكر أن أعداد المدارس والجامعات قبل حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان قليلا ، ولكنها كانت ممتازة المستوى ، ومع زيادة عددها ، وزيادة عدد الطلاب الجامعيين إلى عشرة أضعاف فى خلال ٢٥ عاما من الحركة ، وزيادة عدد المدارس إلى الضعف ، وعدد طلابها إلى أربعة أضعاف ، انخفض المستوى انخفاضا شديدا

ويقارن التقرير مستوى التعليم المصرى بمستوى التعليم فى كوريا الجنوبية ، تركيا ، ومعظم دول أوربا الغربية ، ويخلص إلى أن مستوى التعليم عندنا الآن يساوى مستواه فى كوريا عام ١٩٦٠ (أى بفجوة٥٠عاما) ، بينما الفجوة بيننا وبين تركيا ٣٠ عاما ، وتزيد على ١٠٠ عام مع الغرب الأوربى وهى لا شك فجوة شاسعة ، وخاصة مع التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة.

وقد يتساءل البعض : وما علاقة كل ذلك بالبحث العلمى ؟! والإجابة بديهية ومنطقية فالباحث الذى هو خريج هذا النظام التعليمى المتخلف لا

يمكن أن يكون مؤهلا علميا وفكريا لممارسة البحث العلمى ، ولا يمكن أن يكون قادرا على التفكير والتخيل والتجريب وقد تشرب لسنوات طوال بكل تلك العيوب كيف يمكن لمن تعلم بالتلقين ، ودأب على الحفظ أن يكون باحثا جيدا أو ناجحا ؟ وكيف يمكن لمن لم يزر مكتبة علمية فى حياته ، ولم يطلع على بحث علمى ، ولم يشاهد دورية علمية ، ولم يقرأ كتابا ، ولم يناقش مدرسه أو أستاذه مرة واحدة ، ولم يتعود على التفكير والتأمل ، ولم يُعِد تقريرا دراسيا كيف يمكن له أن يكون باحثا جيدا أو ناجحا ؟ وكيف يمكن لمن تفصله عن الغرب فجوة قرن كامل من المعارف والعلوم والتقنيات أن يبحث ، وعن أى شئ يبحث وهو المُغَّيب لمئة عام ، ويحتاج أن يتعلم أولا ويدرك ما فاته على أسس وقواعد سليمة ؟

وكما أن الباحث هو نتاج نظامه التعليمى ، فهو أيضا نتاج بيئته ومجتمعه الذى تشبَّع بثقافته الفاسدة ، وسلوكياته الخاطئة هل يستطيع أن يمارس البحث بمنهاجه الصارم الدقيق من يذاكر فقط ليلة الامتحان ، ومن يعتمد على الملخصات والملازم ، ومن ينجح بالغش وشراء الامتحانات ؟ وهل يستطيع من أدمن الدروس الخصوصية ، وتجنب الجدية والصبر والعمل الدؤوب أن يكون باحثا ؟ وهل يمكن لمن ينظر للتعليم كشهادة ووظيفة ووجاهة اجتماعية أن يكون باحثا ؟ وهل يمكن لمن حولوا الرخص البحثية الماجستير والدكتوراه إلى شهادات للوجاهة

والعلاوة المالية أن يكونوا باحثين ؟ الإجابة القطعية على تلك الأسئلة وغيرها : لا ، والسؤال هنا : كيف ينجح بعضنا فى الجامعات والمراكز البحثية الغربية ؟ والإجابة لا تحتاج إلى كثير من الذكاء إنهم ينجحون لأنهم يصبحون جزءا من المنظومة التعليمية والبحثية لتلك البلاد ، وهى منظومة دقيقة وصارمة ، وتعتمد على الجدية والتنافس ، ويصبح جزءا منها كل من يمتلك الكفاءة والالتزام ، أيا كان جنسه أو أصله ، وينالـه نصيب من نجاحها ، أى أن الأمر هنا مرتبط بمنظومة اجتماعية كاملة ، ولو تغيرت ثقافة وسلوكيات المجتمع المصرى ، وتغير النظام التعليمى ، لأنجز الطالب والباحث المصرى مثل نظيره الأجنبى ، وحتى يتحقق ذلك فإنه من الوهم والخيال أن نظن أن ما يحدث فى جامعاتنا ومراكزنا البحثية يمت إلى البحث بصلة من قريب أو بعيد.

٣-سرقة الأبحاث وفبركتها ، والغش والتدليس والتلفيق فى أدائها وفى نتائجها وهى مشكلة مرتبطة بالخلل العام فى ثقافة المجتمع وسلوكياته ، غير أن خطرها فى مجال البحث العلمى يفوق أى مجال آخر ، فالبحث العلمى إما أن يكون دقيقا وأمينا أو لا يكون بحثا ، ولا يمكن تطبيقه أو الاستفادة من نتائجه ، وسرقة الأبحاث وفبركتها فى مصر ليست شائعة زائفة ، وليست اتهاما باطلا ، وليست كلاما يقال للصخب والضجيج ، وإنما حقيقة معروفة لكل من يعملون فى هذا المجال فى الجامعات والمراكز البحثية ، ولكن أحدا لا يهتم ، فالسرقة والفبركة والغش

والتدليس والتلفيق أصبحت ظواهر عامة، تشيع وتنتشر فى كل شئ وفى كل مجال كتب محمد حمدى فى صحيفة اليوم السابع بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٠٩ مقالا بعنوان شرابات الدكتورة ليلى، وفيه يتعرض لتلك الظاهرة من خلال واقعة محددة حدثت لأستاذة مساعدة طلب منها رئيس القسم فى واحدة من كليات الزراعة أن تعد أبحاثها مع باحث آخر من أحد المراكز البحثية ، من أجل ترقى كليهما لدرجة علمية أعلى وفى المقال يدور حوار بين ليلى الأستاذة المساعدة والباحث الآخر يحدثها فيه عن ترجمة أبحاث أجنبية جاهزة من مراكز بحثية أجنبية بدلا من تضييع الوقت والجهد فى إجراء أبحاث حقيقية ، وعندما رفضت ذلك يرد قائلا : وليه التعب يا دكتورة ، ما كل حاجة على النت ، ناقص تقوليلى عايزة تعملى تجارب علمية وفى الحالة دى المسألة هتطول وتاخد وقت ، أنا رأيى نخلص ونترجم ، ثم يعَّقب الكاتب قائلا قلب الشراب مصطلح شائع فى الصحافة المصرية ، وهو يعنى أخذ موضوع صحفى قديم سبق نشره ثم إعادة كتابته مرة أخرى ، مع وضع اسم الزميل الذى قلب الموضوع عليه ولكن المشكلة أن الشراب المقلوب لم يعد يقتصر على الصحافة بل ذهب إلى البحث العلمى،لكن المشكلة الأكبر حين تنتشر ظاهرة قلب شرابات البحث العلمى،وينتشر الغش والتدليس،فتصاب الأمة فى الصميم ، ويصبح مستقبلها غامضا، وبالتالى تنتشر ظاهرة الدروس الخصوصية فى الجامعات ، وبيع الامتحانات ، إلى غيرها من الظواهر السلبية التى

تخيم على التعليم الجامعى فى مصر ، لأن من يغش فى بحث علمى يفتقد الأمانة فى أى شئ ، ولا أعرف كيف يمكن أن نأتمنه بعد ذلك على أبنائنا وهم مستقبل هذه الأمة ، ثم يختم مقاله قائلا من الواضح أنها ليست حالة وحيدة ، لكن هذا المرض تفشى فى الجامعات ومراكز البحوث العلمية نحن فى أزمة شديدة الوطأة،ومشكلتها الكبرى أنها تقضى على أى فرصة لإصلاح الأحوال فى المستقبل ، لأنه بهذه الطريقة لا يوجد مستقبل

٤-<u>قلة الإنفاق على البحث العلمى</u> :

حسب تقرير منظمة اليونسكو UNESCO لعام ١٩٩٨ ، وهى إحدى منظمات الأمم المتحدة The United Nations Educational , Scientific and Cultural Organization، فإن إجمالى الإنفاق العربى على البحث العلمى كان ٠.١٤ %من الدخل القومى لعام ١٩٩٦، فى حين كان الإنفاق الإسرائيلى ٢.٥٣ %، واليابانى ٢.٩ %، والكوبى ١.٦٢ %، وفى تقرير المنظمة لعام ٢٠١٠ ، فإن الإنفاق المحلى الإجمالى لمصر ما زال أقل من ٠.٢٣% منذ عام ٢٠٠٧ ، بينما كانت تونس أكثر البلاد العربية إنفاقا ، حيث تجاوزت ١% فى ٢٠٠٧والمشكلة لا تتوقف على ضعف الإنفاق فقط ، بل إن لها أبعاد أخرى أشد خطورة ، وأكثر دلالة: وأولها أن ٨٥% من

مخصصات البحث العلمى تذهب للمرتبات والحوافز ، وذلك حسب تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بالمجالس القومية المتخصصة (١) ، وهذا يعنى أن النصيب الحقيقى للبحث العلمى لا يتجاوز الفتات ، هذا إذا أحسنا الظن بالمسئولين، ولم يكن هذا الفتات أيضا يتم تبديده بطرق أخرى .

٥-<u>الفشل الإدارى للأنظمة</u> :

بما فيها من الحكومات والوزراء والمسئولين المتعاقبين حيث صميم العمل الإدارى الناجح فى المجال البحثى هو الربط والتناسق والتناغم بين جميع مكونات العملية البحثية (الباحثين ، التمويل ، التطورات العلمية والتقنية ، الأولويات البحثية بما يخدم نهضة المجتمع ، المعامل والأجهزة العلمية ، وغيرها ، وبين المراكز البحثية المختلفة ، وبين البحث احتياجات التنمية فى المجتمع ، وكل تلك الحلقات قد انفرطت فى المجتمع المصرى ، وهو ما أدى إلى مجموعات من الإخفاقات الخطيرة أهمها : العمل البحثى الفردى ، وعدم وجود فرق بحثية تتكامل بين أفرادها ، وبينها وبين الفرق الأخرى التى تتناول نفس الموضوع أو الموضوعات ، مما أدى إلى عديد من الأبحاث المعادة والمكررة ، مع ما

---

١) صحيفة اليوم السابع ، ٨ يناير ٢٠١١

فى ذلك من تبديد للوقت والجهد والموارد ، ومن الإخفاق أيضا الانفصام الكامل أو شبه الكامل بين البحث واحتياجات المجتمع الحقيقية فى المجالات المختلفة ، وكان من نتيجة ذلك أن كثيرا من الأبحاث لا قيمة لها لأنها تتناول أمورا عفا عليها الزمان ، أو أمورا تقررت حقائقها ولا معنى للإعادة والتكرار فيها ، أو أمورا لا تساهم فى حل مشاكل المجتمع ، ولا تخدم قطاعات التنمية والاستثمار المختلفة ، أو تساهم فى تحسين منتج صناعى ، أو تطور الانتاج الزراعى أو الحيوانى ، أو تستخدم ثروة طبيعية محلية ، أو تبحث عن خامات وموارد جديدة تغنى عن الاستيراد ، أو تواكب حاجات المجتمع فى ميادين جديدة مثل البرمجيات والكومبيوتر والتصنيع الحربى أليس أمرا مثيرا للإحباط أن ٧٠% من بحوث طلاب الماجستير والدكتوراه فى ماليزيا ترتبط بالعلوم والهندسة والفيزياء ، ونحن مازلنا نبدد طاقتنا فى اللف والدوران حول مواضيع لا قيمة لها ؟ ومن العجيب أن القائمين على أمور التعليم والبحث فى الجامعات ومراكز البحوث مازالوا يمارسون التضليل والاستخفاف بالعقول ، ومازالوا يُنَظِّرون،فبعضهم يدَّعى أن كل شئ على ما يرام ، كوزير التعليم العالى السابق د. هانى هلال (١)، والذى نفى فى الأول من أبريل ٢٠٠٩ فى

---

١) صحيفة اليوم السابع ١ أبريل ٢٠٠٩

مكتبة الإسكندرية بمناسبة افتتاح احتفال العلوم الثالث لعام ٢٠٠٩ أن تكون هناك أية مشكلة فى مجال البحث العلمى بمصر، والبعض الآخر يتحدث عن مشكلات البحث العلمى، وكأنهم غير مسئولين عنها رغم السنوات الطوال التى قضوها فى الوزارة أو رئاسة المراكز البحثية.

٦-هجرة العقول العلمية : أن هجرة الباحثين والعلماء وأصحاب الدرجات العلمية،وأصحاب الخبرة والكفاءة ، تُعد ظاهرة عالمية بدأت فى ثلاثينيات القرن الماضى ، إلا أنها بدأت فى مصر فى الثمانينيات ، وبالرغم من تأثيرها السلبي على الحركة العلمية فى مصر وغيرها من البلاد النامية ، بحرمانها من خيرة أبنائها ، وحرمان أجيالها الشابة من علمهم وتوجيههم ودورهم الريادى فى مجالات البحوث المختلفة ، وحرمان اقتصادياتها وبرامجها التنموية من التطبيقات العملية لأبحاثهم ، إلا أنها فى نفس الوقت تُعتبر نتيجة لفشل تلك البلاد فى الحفاظ على أبنائها ، وإخفاقها فى توفير حياة كريمة لهم ، وتقديم الدعم والإمكانيات اللازمة لهم للنبوغ والتميز فى مجالاتهم المهنية ، مما أوقعهم بين خيارات ثلاثة : إما الفشل والحياة الرتيبة الخاملة ، أو المحاولة فى بلادهم ، وهو ما يعنى الدخول فى صراع مع البيروقراطية والروتين واللوائح والأمن وغيرها من العراقيل التى لا تنتهى ، مع ما فى ذلك من تبديد للوقت والجهد والطاقة ، ومع ما فيه أيضا من الإحباط والتثبيط ،

واحتمالات النجاح الضئيلة أو المعدومة ، أو الهجرة حيث الدعم المادى والمعنوى اللازم للتفوق والنجاح ، وقد اختار كثيرون الهجرة٠

أن ميزانية البحث العلمى فى مصر ٣٠٠ مليون دولار ، بينما تصل إلى ١٣ مليار فى إسرائيل ، ٤٤.٦ مليارا فى اليابان ، ١٢٢.٥ مليارا فى الولايات المتحدة ، ١٧٢.٨ مليارا فى دول الاتحاد الأوربى، والمتأمل فى الرقم الضئيل لميزانية البحث العلمى فى مصر ربما يلتمس العذر لهؤلاء المهاجرين .

هذا النزيف المستمر للخبرات والكفاءات ترك المجتمعات العربية فقيرة فى خبرائها وعلمائها وباحثيها والأمر لم يتوقف عند حد الخسارة البشرية والمادية ، بل تعداه إلى خسارة المستقبل المنظور ، وتعداه إلى إضعاف روح الولاء والانتماء بين الأجيال الشابة تجاه أوطانهم ، وفى نفس الوقت قدم للمجتمعات الغربية هدية ثمينة وجاهزة للعمل والإبداع والابتكار لعمل باحثين فى الجامعات الأجنبية.

٧- <u>الدوريات والمجلات العلمية</u> : الدوريات والمجلات العلمية المصرية بجانب أن أحدا لا يعلم عنها شيئا ، ولا توجد فى أغلب المكتبات العلمية المصرية فى الجامعات أو مراكز البحوث ، فهى أيضا غير معروفة دوليا ، ويُحس المتابع الأمين أن دورها لا يتعدى نشر الأبحاث المصرية كوسيلة وحيدة لترقية أصحاب تلك الأبحاث ، ومشكلة النشر العلمى فى

مصر لها وجوه متعددة أهمها :

-أن الأبحاث المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المصرية لا ترقى لمستوى الأبحاث العالمية فى غالبها، بسبب موضوعاتها القديمة فى أغلب الأحوال، وأخطائها المنهجية .

-أن القائمين على تقييم الأبحاث المُقدمة لتلك الدوريات والمجلات لا يقومون بواجبهم فى التقييم والمراجعة الدقيقة بسبب الإهمال أو المجاملة أو عدم الكفاءة

-كما أن تلك المجلات رديئة الطباعة، ولا تصدر فى مواعيد محددة وثابتةو كل الأبحاث والرسائل العلمية فى مصر تُكتب باللغة الإنجليزية ، والتى لا يتقنها أغلب أصحاب تلك الأبحاث والرسائل ، كما لا يتم مراجعتها ، ولا أدرى ما هى المشكلة فى نشر تلك الأبحاث باللغة العربية مع كتابة ملخص للبحث أو الرسالة فى النهاية بالإنجليزية والإدعاء بضرورة الكتابة باللغة الإنجليزية للذيوع والانتشار العالمى إدعاء يناقض الحقيقة (١)، فأغلب تلك الأبحاث والرسائل ليس لها قيمة عالمية،ولو أُرسلت للمجلات العالمية لرفضت نشرها، ولو لها قيمة علمية وتطبيقية لحظيت بالاهتمام العالمى أيا كانت لغة نشرها .

---

١)مجلة نهر العلم تحرير د/حارص عمار

ويلخص الدكتور . أحمد الجريسى فى مقال نشرته صحيفة المصريون بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١١ وضع العملية التعليمية والبحث العلمى فى مصر والضوابط الصارمة للمجلات العلمية الدولية ، وعن رفضها للأبحاث التى لا ترقى للمستوى المطلوب قبول أو نشر أى بحث علمى فى المجلات أو الدوريات الدولية المميزة يعتمد على مراجعة شاملة من قبل لجنة مكونة من ثلاث خبراء دوليين معترف بهم فى مجال اختصاص البحث المقدم للنشر ، وتلك إجراءات دولية متعارف عليها ، ومعمول بها كآلية لضمان مستوى الجودة الرفيعة للمجلة ، ومستوى الجودة للبحوث المقدمة لها للنشر، ويُلزم المراجعون للبحث كاتبه بإعادة النظر فى بحثه فيما يرتبط بالمسائل والحيثيات العلمية المعاصرة التى لم يذكرها ، فيفرضونها عليه لأنها متصلة بموضوعه ، وربما فاصلة لصحة الحكم على دلالاته واستنتاجاته والأبحاث التى يتم ردها من اللجنة يمكن الجزم بأنها دون المستوى، أو تعالج مسائل عفا عليها الزمن الذى كانت فيه محور اهتمام ، وأصبح أمرها مفروغا منه فى الحاضر ، ثم يمضى الكاتب فيصف المجلات العلمية المصرية بأنها مثل البعكوكة ، وأن أكثر من ٩٩% من الباحثين المصريون لا يمكنهم النشر فى المجلات الدولية لسوء وتدنى مستوى أبحاثهم ، وكيف أن غالبية رسائل الماجستير والدكتوراه فى الجامعات المصرية لا قيمة لها : فيما عدا استثناءات لبضع علماء مصريين أفذاذ ، فإن سجل النشر لما تبقى من الأساتذة

المصريين، ويقدرون بما فوق تسعة وتسعون فى المئة ، فى النشرات الدولية للعلوم الطبيعية (الفيزياء والرياضيات والعلوم الجيولوجية والجيوكيمياء والعلوم البيولوجية ...إلخ) يعادل صفر ، وذلك لسببين : أولهما أن الغالبية العظمى لأعضاء هيئات التدريس يواظبون على نشر بحوثهم غير الموفقة حسب تقديرنا فى مجلات أو منشورات محلية تفتقد لأى مراجعة نوعية بل إن كلمة مراجعة لا تصدق أصلا عليها بسبب إهمال المسئولين ، وربما عدم كفاءة لجان التقييم إن وجدت ، وهو منهاج غير سوى ، لا يتحقق به سوى تخطى حاجز الكفاءة النوعية المفروضة على البحوث لتواكب مستحدثات الزمن ، ومجريات الأمور العصرية ، وثانيهما العوار المنهجى لفحص الإنتاج العلمى فى لوائح المجلات العلمية المصرية ، وهذه السياسة المتبعة فى التقييم ما ضمنت سوى تخرج الكثيرين من أعضاء هيئات التدريس بدون وجه حق ، وتوظيفهم فى مناصب لا يستحقونها أساسا والتخرج فى الجامعات المصرية بات عموما موضوعه الجملة وليست الكفاءة والغالبية العظمى من رسالات الماجستير والدكتوراه المقدمة والمنشورة فى الجامعات المصرية تعانى من التخلف العلمى،ولا عجب فالمشرفون على تلك الرسالات يحيون فى وسط علمى تخلف ٨٠-٥٠ عاما عن ركب الحضارة الأوروبية،والولايات المتحدة وإسرائيل ، لذا نجد أن رسالات الماجستير أو الدكتوراه التى يشرفون عليها لا تتعرض لمسائل عصرية ، ويقرر

الكاتب فى مقاله حقيقة لا ينبغى التغافل عنها : المنهاج القائم فى تقييم البحوث ، وكذلك فى توظيف أعضاء هيئات التدريس لا يمكن أن يعتد به لنهضة كيان سليم على أرض الوطن ، ونشر الثقافة العصرية ، فما يُنشر فى المجلات المحلية للوطن لا حاجة قائمة له محليا ودوليا ، لافتقاره إلى القيمة العلمية النوعية .

مشاكل التعليم المفتوح

ومن عيوبه أن جميع خريجي الجامعة المفتوحة يملكون شهادات جامعية مصورة فقط وليس لهم أي قدرات علي استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وإدخال تعديلات علي نظام التعليم المفتوح في السنوات الأخيرة بدعوي تطويره أدي إلي سلبيات كثيرة ولم يعترض أحد علي البداية حيث أن شرط مروره ٥ سنوات علي الحصول علي الثانوية العامة أو الدبلومات الفنية يريح أعصاب المتفوقين ولكن بعد التطوير المزعوم تساوي الفاشلون مع المتميزين في دخول الجامعة بعد أن أصبح القبول بإعلام القاهرة بما لا يزيد عن ٥٠ % للتعليم المفتوح الأمر الذي أصاب الطلاب المتفوقين بالاحباط فلم يعد التفوق معيارا للالتحاق بتلك الكليات.

واختلف أساتذة الجامعات في تقييم نظام التعليم المفتوح ما بين مؤيد ومعارض حيث يري المؤيدون أن التعليم المفتوح يمنح فرصة للذين

فاتهم قطار التعليم لاستكمال تعليمهم الجامعي ويخفف الحمل والعبء عن التعليم النظامي حيث يتحمل الطالب تكاليف الدراسة كما انه يؤدي إلي تطوير أداء العاملين في المؤسسات المختلفة بما يحقق التنمية المهنية.

أما المعارضون منهم فلهم رأي آخر أنه تحول إلي سبوبة وأهدر فرص التكافؤ بين الطلاب كما أنه يهدد سمعة مصر التعليمية في العالم العربي ومخالف للدستور حيث يساوي بين الطالب المتميز الذي حصل علي مجموع متميز وبين الطالب الضعيف وطالبوا بضرورة وضع ضوابط مشددة للرقابة علي هذا النظام وخضوعه للجهاز المركزي للمحاسبات للكشف عن المخالفات الموجودة بقبول أعداد تفوق الأعداد المطلوبة وأهمية وجود ثورة حقيقية لتطوير مناهجه وطرق التدريس مع ربط أعداد المقبولين باحتياجات سوق العمل.

قال د. حسن شحاتة أستاذ المناهج بتربية عين شمس إن التعليم المفتوح هو باب للارتفاع بأعداد المتعلمين في الجامعات من ٢٨% حالياً إلي ٤٠% مستقبلا وهو يتيح فرصة للتنمية المهنية حيث يسمح للعاملين في المؤسسات المختلفة بزيادة الوعي وتسلحهم بالمهارات والقدرات اللازمة لتطوير الأداء.

وطالبت د. انشاد عز الدين استاذة علم الاجتماع بجامعة المنوفية بعمل ثورة تصحيح في التعليم المفتوح مع ربط أعداد المقبولين باحتياجات

سوق العمل مشيرة إلي أن التعليم المفتوح بشكله الحالي هو بديل للانتساب الموجه وشكل من أشكال التدهور في العملية التعليمية الجامعية في مصر موضحة انه لا يعقل ان يقبل طالب بمجموع ٩٠% في كلية الإعلام بينما يقبل زملاؤه بمجموع ٥٠% بالتعليم المفتوح وأن ذلك سيؤدي إلي انهيار سمعة التعليم المصري في العالم موضحة أن ثورة التصحيح يجب أن تتضمن أشكال وطرق التدريس في مناهج التعليم المفتوح.

وأوضح د.خالد العناني مدير مركز التعليم المفتوح بحلوان أن المعوقات تتمثل في عدد المحاضرات المقررة للطلاب والتي لا تكفي لاكتسابهم المهارات في المادة العلمية أوفي النواحي العملية أو المهارات الأخري كالكمبيوتر واللغة وهي من أهم المهارات التي يعتمد عليها سوق العمل مشيرا إلي ضرورة أن تكون الوسائل التعليمية متطورة وتواكب العصر الحديث وتلبي احتياجاته.

أما الدكتور أحمد عليق عميد كلية الخدمة الاجتماعية فيرى أن التعليم المفتوح له مميزات وعيوب وأهم هذه العيوب هو أن التعليم المفتوح من المفترض أن يكون تعليماً عن بعد وهذا لا يحدث فعليا لأن الطلاب يحضرون المحاضرات كغيرهم من الطلاب النظاميين مشيرا إلي أن من أهم المشاكل أيضا أن الغرف غير مجهزة بالإمكانيات من أجل تواصل الطلاب مع بعضهم البعض لانها لغة العصر وفرصة للحوار والتواصل

وانه من أهم المشاكل التي تواجهنا عدم توافر الوقت للطلاب من جانب أعضاء هيئة التدريس والاهتمام بالمادة العلمية والتفرغ للطلاب بشكل مستمر وعدم الاعتماد علي الكتاب بشكل كبير مما يفقده أهميته فالتعليم المفتوح لا يعتمد علي الكتاب فقط إنما هو فرصة للتعرف علي كل وسائل المعرفة الحديثة ومن ضمنها الكتاب.

وقال د. محمد سمير عبد الفتاح عميد معهد الخدمة الاجتماعية ببنها أن التعليم المفتوح خدمة حقيقية لمن فاتهم التعليم بعد فترة وهو يرفع مستوي الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي والبيئي من خلال هذه المنظومة وأن التعليم المفتوح بمقابل مادي وليس مجانيا كما يكون له أهميته في التحسين من الوضع الاجتماعي والعلمي والمجتمع المصري عابدا للشهادات والوجاهة الاجتماعية.

الشكاوي الخاصة بانتهاك الحق في التعليم:

في تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ حول الحق في التعليم اتضح أن عدداً من الإشكاليات لا تزال تحد من قدرة وزارة التربية والتعليم على وضع خططها موضوع التنفيذ ، حيث تؤثر ضغوط التمويل والموازنة سلباً على التنفيذ ، ويصل الازدحام في المدارس العامة إلي نحو ٨٠ تلميذاً في الفصل الواحد في التعليم

الأساسي (الابتدائي والإعدادي) والى نحو ٦٠ تلميذاً في الفصل الواحد في التعليم الثانوي، فيما تعاني أبنية المدارس بصفة عامة من قلة المساحات المخصصة للملاعب الرياضية، وتضعف قدرة المدارس على توفير المعامل اللازمة للعلوم التطبيقية والأنشطة العلمية، كما ينطبق هذا الحال على المكتبات المدرسية والدور الثقافي والترفيهي للطلاب داخل المدارس. وتبرز أهم مظاهر انتهاك الحق في التعليم في: استمرار نسبة مؤثرة لتسرب الأطفال من التعليم تصل إلى ٨% بين الذكور و١٤%بين الإناث ، وتعود في معظمها لأسباب تتعلق بالفقر ونقص القدرة الاقتصادية لأسرهم والحاجة إلى عوائد تشغيل الأطفال. وتشير التقارير إلى أن سوق العمل يضم قوة من الأطفال تصل إلى أكثر من ١.٧ مليون طفل بين سن السادسة والرابعة عشرة، فيما يصل عدد الطلاب في التعليم الأساسي إلى ٦ ملايين تلميذ، والثانوي إلى ٣.٢ مليون تلميذ وظاهرة انتشار المدارس الخاصة ومدارس اللغات والمدارس الأجنبية التي بلغت مصروفاتها المالية مستويات غير مسبوقة وتضاعفت بنسبة ١٠٠% خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بدعاوى ارتفاع التكاليف والأسعار.

استمرار شكاوى المدن الطلابية بالجامعات بسبب السيطرة الأمنية، وحرمان الطلاب المشتبه في انتمائهم لأحزاب وقوي سياسية من حق

السكن فيها ، فضلاً عن قدرتها الاستيعابية المحدودة التي تؤدى إلى إقصاء ما بين ٢٠ % إلى ٤٠ % من مستحقيها.

فقد ورد مكتب الشكاوي بالمجلس ٢٤٨ شكوى، يؤكد أصحابها تعرضهم لانتهاك حقهم في التعليم أو يطلبون تمكينهم من هذا الحق. حيث طالب ٦٤ من أصحاب الشكاوي بإعفائهم أو إعفاء ذويهم من الرسوم الدراسية أو تقسيطها نظراً لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة، وطالب اثنان آخران بتدخل المكتب لمساعدتهما في الحصول على منحة دراسية لاستكمال الدراسة. في حين طالب ٦٢ من مقدمي الشكاوي بنقل أبنائهم إلى مدارس وكليات جامعية مناظرة قريبة من مقار إقامتهم ، وإعادة قيد أبنائهم في المدارس والكليات التي يدرسون فيها.

وقد تضرر ٥٦ من مقدمي الشكاوي من عدم قبول أبنائهم في المدارس والكليات التي يرغبون الدراسة بها، برغم استيفائهم شروط التقديم فيها حسبما ورد في هذه الشكاوي. بينما تضرر ٧ من مقدمي الشكاوي من عدم تمكينهم من استكمال الدراسة بعد الجامعية بسبب الإجراءات الإدارية، أو عدم موافقة جهة العمل علي استكمال الدراسة.

وتضرر اثنا عشر من أصحاب الشكاوي من سوء معاملة أبنائهم داخل المدارس التي يتعلمون بها وحرمانهم من حضور الحصص الدراسية،

واحتجازهم لساعات طويلة في غرف مغلقة بمفردهم والتعدي عليهم بالضرب من قبل مدرسيهم ويتضرر بعض الشاكين من عدم تنفيذ قرارات رجوع أبنائهم إلي المعاهد والكليات، وتضررت احدي الشكاوي من قيام مديرة مدرسة بإغلاق فصول محو الأمية بالمخالفة للقوانين واللوائح، وتضررت أخري من رفض المدارس لبعض الطالبات بسبب ارتدائهن للحجاب، واضطهاد بعض الإدارات التعليمية لبعض الطلبة، وخضوع بعض الفتيات للاعتداء والتحرش من قبل المدرسين في بعض المدارس.

مخاطر تحويل التعليم إلى سلعة

تنبع مشكلة تحويل التعليم إلى خدمة بمقابل بدعوى رفع كفاءته إلى زيادة نسبة التفاوت بين المنتفعين بالخدمة التعليمية في القدرة على أداء المقابل المادي، وهو ما يحمل العديد من التأثيرات السلبية التي تنعكس مباشرة على العملية التعليمية ذاتها فمن ناحية يعتبر هذا الاتجاه إهدارا لمبدأ تكافؤ الفرص حيث لن يستطيع الحصول على التعليم بوصفه سلعة بمقابل إلا من يملك هذا المقابل، هذا بالإضافة إلى أنه يفقد المؤسسة التعليمية حيادها تجاه الطلاب ويعمق التمييز بينهم على أساس القدرة الاقتصادية ويؤدى تحويل العملية التعليمية لسلعة إلى التأثير السلبي على جودة التعليم، فمن يستطيع دفع مقابل وسائط تعليمية متطورة

ومبان مجهزة وتوفير مادة علمية حديثة ويقتطع مما يدفعه رواتب لأساتذة جاءوا خصيصا للتدريس له لأنه يدفع أكثر سوف يحصل على مستوى تعليمي جيد أما من لا يملك دفع مقابل كل ما سبق فسوف يظل يدرس في نفس قاعات الدرس الغير صالحة للتدريس وبدون وسائط تعليمية وسوف يدرس له أساتذة يتقاضون رواتب لا تكفى لسد الرمق وبالتالي تكون النتيجة أنه يحصل على مستوى تعليمي رديء وتظهر الفجوة بين المستويين عند الوصول إلى مرحلة الالتحاق بسوق العمل بعد التخرج، ففي ظل اقتصاد السوق الذي يعزز روح المنافسة بين المرتبطين به بشكل أو بآخر ستكون الأفضلية للحاصل على التعليم الخاص وهو ما يحمل العديد من المخاطر الأخرى التي تتمثل في حرمان الحاصلين على تعليم مجاني من فرص العمل التي هي الهدف الأساسي من التعليم والتدرج عبر مراحله المختلفة، بما يحمله ذلك من تبعات اجتماعية سلبية تتعلق بازدياد معدل الجريمة والهجرة إلى بلدان أخرى بحثا عن فرص العمل وهو ما ينعكس كلية على المجتمع بأسره ويعوقه عن اللحاق بمسيرة التقدم الحضاري .

التعليم الأجنبى ومخاطره

أخطر تعليم غربى على البلاد الآن هو ما تسوق له أمريكا وتتولاه مالياً واستراتيجياً لذلك سوف نركز على ركيزتهم الأساسية فى مصر وهى الجامعة الأمريكية

نشأة الجامعة الأمريكية فى مصر

تشكلت لجنة من مبشري الإرسالية الأمريكية والتي وصلت في تقرير لها إلى أن مصر مؤهلة لإقامة هذا المشروع، وتشكلت لجنة ثانية وعام ١٩١٢م قام أعضاؤها بفحص شامل للأنظمة التعليمية وقد قررت اللجنة ضرورة إقامة جامعة مسيحية بمصر، بسبب سوء التعليم العالي بمصر متمثلاً في الأزهر أو الجامعة الأهلية الوليدة .

وكانت الظروف مهيأة لنشأة الجامعة الأمريكية بالقاهرة بسبب أوضاع مصر الداخلية لكونها خاضعة للاحتلال البريطاني وكذلك استمرار التيار المسيحي العالمي في نشاطه.

وكأفضل مكان للجامعة من حيث كونها مركزاً فكرياً للعالم الإسلامي، أما عن الموقف البريطاني من فكرة إنشاء الجامعة فغير واضح من البداية حتى عام ١٩١٤م فقد قوبل الطلب الأمريكي بالرفض لأن تحديد مكان الإنشاء بالقرب من أهرام الجيزة غير مناسب لأنه يشوه الشكل

الجمالي وكذلك الاعتراض على تسمية الجامعة باسم الجامعة المسيحية، ثم وقع أخيراً اختيار تشارلز على قصر نيستور جناكليس بشارع القصر العيني بجوار ميدان الإسماعيلية [التحرير حاليا] بالقاهرة، ولكن وقت الحرب العالمية الأولى حولت جميع المباني الحكومية إلى مستشفيات لصالح مصابي الحرب، وعقب انتهاء الحرب في محاولة للتودد للقوة الأمريكية الصاعدة وافقت بريطانيا على مشروع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وسهلت لها الحصول على المبنى الذي كانت تشغله كمستشفى أثناء الحرب.

اتضحت توجهات الجامعة الأمريكية بالقاهرة منذ البداية، وهذه التوجهات هي التوجه الديني وقد أوضحت إحدى وثائق الجامعة أن الهدف هو ضمان الشخصية المسيحية للجامعة وتنمية الولاء المسيحي لدى المدرسين والطلاب، وكذلك التوجه الاجتماعي والتوجه الأكاديمي، وقد تم اجتماع في ١١ يوليو ١٩١٩م بواشنطون أسفر عن إصدار بنود قوانين الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى تقديم التربية المسيحية لشباب مصر والأراضي المجاورة لها، وذلك عن طريق إقامة معهد للتعليم على أعلى المستويات التربوية الفعالة، لتظهر للعالم الإسلامي السمات الخلقية للسيد المسيح، التي باستطاعتها وحدها تنشيط الحياة الفكرية وبعث روح التجديد في المجتمع، وإصلاح حياة الفرد.

وعندما نقف على الأهداف المعلنة التي تبنتها الجامعة كأساس لعملها وكذلك الممارسات المرتبطة بتلك الأهداف من جانب ومدى علاقتها بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري منذ نشأت الجامعة عام١٩٢٠م وحتى عام ١٩٨٠م من جانب آخر حيث أن أية ظاهرة تحكمها مجموعة من العوامل المتفاعلة بحيث لا يكون هناك عامل واحد مسئولا عن ظهورها، والظاهرة هي انتشار التعليم الأجنبي في مصر وهي ظاهرة تحكم نشأتها وتطورها عوامل داخلية وعوامل خارجية متفاعلة أولها العوامل الداخلية: كالسياق الاجتماعي؛ فقد كان المجتمع المصري مهيئاً داخلياً لتقبل الهيمنة الاستعمارية، والتي كان من مؤشراتها نمو التعليم الأجنبي في البلاد ومن جملة الأوضاع الاجتماعية في مصر الانهيار الاقتصادي فلم يكن هدف محمد على في بداية مشروعه للنهضة الأخذ بالأساليب العصرية وتنظيم الدولة فقط، وإنما كان يسعى إلى استقلال مصر في مواجهة الدول الأخرى وثاني هذه العوامل تقديم حكام مصر المساعدة للأجانب فلم يعارض محمد علي الوجود الأجنبي في البلاد فقد استعان بهم في بناء دولته الحديثة وبدأت البعثات الدينية التبشيرية تظهر في مصر مع سياسة محمد علي التي اتسمت بالتسامح الديني معهم لدرجة أنه أتاح لهم حرية الدعاية الدينية، ثم تلا ذلك عهد سعيد والذي شجع الإرساليات الأجنبية عن طريق المساعدات التي قدمها لها وكان ذلك عهد بداية

التغلغل الأجنبي في البلاد، ثم عهد إسماعيل الذي شجع الإرساليات في البلاد وذلك لإرضاء الدول الأوروبية التي كانت تمده بالقروض وثالث هذه العوامل هو تغلغل الثقافة الأوروبية التي بدأت مع حملة نابليون ثم تبني محمد على مشروع إنهاض مصر على أسس من النموذج الغربي، والبعثات التي أرسلها محمد على للخارج ثم ظهور الصحافة ومنها صحافة الجاليات الأجنبية والصالونات الأدبية، وأخيراً مقاومة أقباط مصر نشاط الإرساليات .

والعوامل الداخلية سالفة الذكر قد هيأت مصر للخضوع للهيمنة الأجنبية والعوامل الخارجية قد عجلت بتحقيقها ومنها : الامتيازات الأجنبية،و التنافس الاستعماري على مصر متمثلاً في الحملات العسكرية والتحالفات السياسية والهيمنة الاقتصادية ثم تدفق الأجانب على مصر، ثم الإرساليات التبشيرية، والاستشراق، والواقع أن مفهومي : التبشير والاستشراق يتضمنان نفس الأهداف ولكن التبشير تنحصر دعوته في حدود التأثير المباشر في عقول الناس من خلال التعليم المدرسي والعمل الاجتماعي في المستشفيات والملاجئ أما الاستشراق فقد اتخذ لنفسه صورة البحث وادعي لنفسه الطابع الأكاديمي وآخر العوامل الخارجية هي رحلات السان سيمونيين، والرحالة الأوروبيين الذين وفدوا على مصر.

ونتيجة للعوامل الداخلية والخارجية تهيأت البلاد لبسط الهيمنة الأجنبية من خلال تغلغل التعليم فكثرت بذلك المدارس الأجنبية ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي: مدارس الطوائف غير الإسلامية ويندرج تحتها مدارس الأقباط واليهود، ثانياً: مدارس الجاليات الأجنبية وتضم مدارس الأرمن ومدارس الجاليات الإيطالية واليونانية والألمانية ثالثاً: مدارس الإرساليات والفرق الدينية وتضم الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية ومن المدارس الأخيرة الإرساليات الأمريكية.

ومنذ بداية تغلغل نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في البلدان العربية مع مطلع القرن التاسع عشر وقد مثلت الإرسالية الأمريكية أول شكل من أشكال التغلغل الثقافي الأمريكي في البلدان العربية وفي مصر في الوقت الذي كانت فيه مصر قبلة للإرساليات والبعثات الدينية والتبشيرية من كل الطوائف،وكانت الولايات المتحدة مشغولة بأمورها الداخلية وحتى بداية القرن التاسع عشر لم يكن لها أية مصالح تجارية في مصر أو أي تمثيل قنصلي في الدولة العثمانية بأكملها، وقد ظل هذا الوضع حتى عام ١٩٣٠م،عندما عقدت الولايات المتحدة الأمريكية الاتفاق الودي التجاري أو المعاهدة التجارية مع السلطان العثماني ولفتت الإرسالية الأمريكية أنظار القناصل الأمريكيين إلى أهمية رسالتها المقدسة، فأصبح من واجبهم معاونة أعضاء الإرسالية وحمايتهم في مهامهم التبشيرية وقد بدأ وجود الإرسالية في مصر مع بداية عام ١٨٥١م، وكان غرض

الإرسالية في البداية ، تحويل أقباط مصر إلى المذهب البروتستانتي، وأيضاً التبشير بالمسيحية بين المسلمين، وتم تسخير التعليم لخدمة الغرض التبشيري، ففي البداية استمر التوسع في مدارس الإرسالية على مستوى مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي فقط وأدرك المبشرون الأمريكيون أن التأثير في قادة الرأي العام في البلاد، وفي الجيل الناشئ في الشرق، لا يمكن أن يتحقق إذا لم يكن ثمة تعليم عال، وعلى هذا الأساس أوجد المبشرون الأمريكيون الجامعة الأمريكية في بيروت والقاهرة، وكان لهم وجهة نظر في إقامة الكليات في المراكز الإسلامية، لذلك لم يكتفوا ببيروت وإنما أرادوا أن يكون لهم وجود في القاهرة بجوار الجامع الأزهر.

إن الحديث عن المدارس الأجنبية حديث يتلاقى مع واقعنا المعقد؛ فهو يتناول التربية العقدية بمفهومنا ولفظنا، كما يتناول التنشئة السياسية وقضية الهوية بجوانبها وتشعباتها، وهي سر من أسرار تخلف التنمية،ولها ظلالها الإعلامية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ويمس عصب الأمن القومي ولكي نتصور القضية تصوراً صحيحاً لا بد أن نضع في اعتبارنا عدة أمور:

أولها: أن التعليم الأجنبي يأتي ضمن منظومة واسعة لتغريب الأجيال وإبعادهم عن دينهم تتضمن التعليم والإعلام والثقافة، ويتستر خلفها التبشير والاستشراق والاستعمار، وتساندها بقية الأدوات.

وثانيها: أن الكلام حول التعليم الأجنبي يتناول المدارس الأجنبية ومدارس الإرساليات التبشيرية ومدارس الجاليات بالأصالة، كما يشير إلى مدارس اللغات والمدارس التجريبية التي تقفوا أثر المدارس الأجنبية ـ وإن تسمَّت بأسماء عربية ـ بالتبعية، كما يتطرق الحديث إلى الإبتعاث إلى الدول الغربية.

وثالثها: أن حديثنا عن دور ومخاطر هذا النوع من التعليم يزيد من شأنه ولا يهون ما يتم للتعليم الوطني اليوم في كثير من بلادنا الإسلامية تحت مسميات التطوير والتحديث، ضمن ما يعرف بالعولمة التعليمية التي ترعاها المؤسسات الدولية وتدفع إليها الدول الغربية.

ورابعها: أن التعليم في الإسلام يعني عملية إفراز وتنمية للولاء العقدي الذي هو أعلى وأوثق أنواع الولاء، كما يرتبط بقيمة وجود الأمة الإسلامية ، وفيه ملمح مهم وهو ارتباط التعليم بالإصلاح، على عكس ما يحدث اليوم في التعليم الأجنبي.

وخامسها: أن دخول أطراف خارجية في العملية التعليمية يعني تعريض أمن الأمة للخطر؛ وذلك حين يتعرض دين الأجيال للتحريف وعقولهم لألوان الغزو الفكري، وهي مسألة لا تقل خطورة عن السماح للأجانب بالالتحاق بالجيش أو أجهزة الأمن التي تسهر على حماية البلاد، بل تزيد؛لأنها تؤدي مستقبلاً إلى وجود مثل هذه الفئات داخل هذه المؤسسات دون أن ندرك حقيقة الدور الذي تقوم به.

إننا كثيراً ما نلمس آثار هذه المدارس على المتخرجين فيها، لكن ما يغيب عنا أكثر، دون أن يكون لنا أفراداً أو جماعات دور يتفاعل مع قضية بهذه الخطورة.

سادساً: إن الحديث عن التعليم الأجنبي اليوم لا يمكن التطرق إليه بمنأى عن الخريطة التعليمية المحلية والدولية ؛ فلم تعد المدارس الأجنبية هي الخطر الوحيد في المجال التعليمي؛ بل ينبغي تصور خريطة المخاطر المرتبطة بالتعليم اليوم؛ فهناك مدارس الإرساليات (علمانية، ودينية)، وهناك المدارس الدينية التي تخص الطوائف النصرانية التي تعيش في بلداننا الإسلامية، والمدارس الخاصة التي تقتفي أثر هذه المدارس، إلى جانب التعليم العام المنجذب نحو مجال هذه المدارس كنموذج.

إن نظرة الأمم إلى مسألة التعليم تنطلق من نظرتها لذاتها ودورها وهدفها الأبعد على هذه الأرض وما بعد الأرض؛ ومن ثم فإن الخريطة التعليمية لأي دولة يمكن أن تنبئنا بتطلعات هذه الدولة إلى المستقبل، ويمكن إيضاح ذلك من خلال عدد من التجارب والمواقف:

كان للتعليم الشرعي دوره الذي بهر العالم كله في نموذج طالبان وسيطرتها على الأوضاع داخل أفغانستان بسهولة،والبدء في خطط تنمية حقيقية رغم الحصار الشديد وضعف الإمكانيات؛ مما جعل التقارير العالمية توصي باتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة بصدد هذا النوع من التعليم في الدول الإسلامية الأخرى، ومن ثم قامت النخب العلمانية

بتصفية هذا النوع من التعليم بعدة طرق في تركيا ومصر واليمن وباكستان وغيرها، وما يحدث الآن في أفغانستان يعيد للأذهان حملة نابليون للقضاء على بواكير النهضة العلمية والحضارية التي كادت تزهر في أحضان الأزهر، وزرع التعليم البديل.

- كان للمدارس الدينية دورها في إنجاح الثورة الإيرانية في أواخر السبعينيات، كما كان للتعليم الغربي دوره اليوم أيضاً في الانقلاب السلمي على الثورة هناك.

- النهضة الاقتصادية الماليزية بدأت أيضاً بالتعليم؛ ففي سنة ١٩٨٥م أقيمت مؤتمرات وطنية لقضية التعليم، وقررت أن تكون ماليزيا دولة صناعية؛ ولذا تغيرت مناهج التربية والتعليم على هذا الأساس، كما تغيرت نظم البعثات الدراسية، والهجرة والاستثمار في غضون ١٠ سنوات، وكانت النتيجة أن ماليزيا أصبحت عاشر دولة صناعية في العالم سنة ١٩٩٥م.

- نموذج الصين واليابان والهند وألمانيا وهي تجارب دول عانت من مشاكل أكثر عدداً وأضخم من المشكلات التي يعلق عليها العرب خيبتهم التعليمية والتنموية؛ ومع هذا استطاعت هذه الدول حين ملكت الإرادة أن تقفز من خلال تعليم هادف قفزات سريعة في فترة محدودة.

- وفي كشمير المحتلة عملت الهند على محاربة التعليم الإسلامي ونشر التعليم العلماني، وتشجيع الحركات العلمانية على حساب الحركات

الإسلامية؛ وخاصة بعد ظهور حركات الجهاد لطمس هوية كشمير وإذابتها داخل المستنقع الهندي.

- كان للمدارس الدينية دورها في إيجاد تيار واسع له أثره البالغ في توجه الدولة اللقيطة وتعاملها مع العرب.

- وأخيراً كان للتعليم الأجنبي أثره البالغ على أمن المنطقة العربية واستقلالها من خلال تربية أجيال لا تؤمن إلا بالفكر الغربي، ولا تعرف غير الحضارة الأوروبية، وتتنكر لدينها وحضارتها وقيمها الأصيلة، وكان لهذه الأجيال العير والنفير في مختلف المجالات وأهم المخاطر الناجمة عن وجود التعليم الغربي في بلادنا هى:-

<u>الخطر العقدى:</u>

ويبدأ هذا الخطر حين تقوم هذه المدارس بترويض فكر الطالب شيئاً فشيئاً ليتشرب العقيدة النصرانية، وتنزع عنه حساسية الفطرة والإيمان، من خلال المناهج، والممارسة التربوية، والنموذج التربوي الذي تقدمه هذه المدارس وشكل البناء؛ فالمدرسة تبنى بجوار الكنيسة أو داخل فنائها، وأسلوب الإدارة، وتعويد الطفل على رؤية الكهنة والراهبات في منزلة التوقير بما يجعل لهم نفسياً سلطة لا شعورية تبدأ بالاحترام وتنتهي بقبول أفكارهم ومعتقداتهم؛ فلا يجد هذا الطفل حرجاً حين يتخرج أن يرتدي لباس الكهان، بل يظل يحلم بهذه اللحظة، وكأن المدرسة تقول له قد هيأناك لتكون هكذا ولا حرج أن يدخل كنيسة المدرسة ظهر كل

أحـد مـع زملائه ليستمع إلى درس الأحـد، ولا بأس بعدهـا أن يدخـل أي كنيـسة ضيفاً أو زائراً أو مهنئاً أو معزياً وهو في البداية كما قال هوارد ويلس رئيس الجامعة الأمريكية الأسبق في بيروت التعليم في مدارسنا هو الطريق الصحيح لزلزلة عقائد المسلم وانتزاعه من قبضة الإسلام وهو في النهاية كما يقول بنروز رئيس الجامعة الأمريكية أيضاً: أثمن الوسائل هي التي استطاع المبشرون أن يلجأوا إليها في سعيهم لتنصير سوريا ولبنان.

ومن يقرأ تاريخ الأحزاب والحركات الهدامة في العالم الإسلامي في عصرنا الحاضر يلمس دوراً خطيراً للتعليم الأجنبي في تشكيل هذه الحركات وتوجيهها والمدرسة تبدأ بالطفل خاصة حين يغفل الأبوان عن دورهم في المتابعة ثم تجعل منها قنطرة إلى أسرته، وهؤلاء تعد لهم المدرسة قائمة طويلة من المناسبات والحجج التي تبدو طبيعية لتوثيق العلاقات، كمجلس الآباء والحفلات الدورية وغيرها من المناسبات، ومن ثم يفتح الباب أمام الكنيسة لتمارس دورها في ربط هؤلاء بحياة الكنيسة، فتشملهم بمجموعة جديدة من الخدمات التعليمية غير النظامية، وتحاول هذه المدارس مع من يلتحق بها أن تعزله عن التأثر بعقيدته الإسلامية ومحيطه الكبير، تارة بإثارة الشكوك وأخرى بأساليب السخرية المقنعة والظاهرة والتهوين من شأن الإسلام وإذا لم يخضع التلميذ وأبدى بعض التمسك كان في انتظاره حزمة من عمليات الحرب النفسية

الكفيلة بأحد أمرين: ترك المدرسة، أو عقدة الانطواء؛ ومن ثم تنجح المدرسة في تصوير المتمسك بإسلامه لباقي زملائه على أنه أحد اثنين إما غير ناجح، وإما معقّد ثم تكتمل الحلقة حين يلتحق الطالب بإحدى جامعات الغرب أو فروعها في بلادنا؛ فيجد عشرات من الكتب والرسائل التي تطعن في الإسلام طعناً صريحاً، وتخلط بين الإسلام وما سواه باسم الثقافة، ويجد الزوجة التي تكمل معه المشوار، والأستاذ الذي يأخذ بيده إلى آفاق أخرى، ولهذا لا يعجب المرء بعدها حين يسمع عن تنصر بعض هؤلاء سراً أو علنا وكما تعمل المدارس التبشيرية على ترسيخ قيم الكنيسة التي تنتمي إليها، تعمل المدارس العلمانية على ترسيخ القيم المادية من خلال منظومتها التعليمية؛ حيث تطبق المعايير الرأسمالية البحتة على كل شيء بدءاً من عمل المدرسين وأدائهم، وانتهاء بتقييم الطلاب وتحديد أولويات حياتهم ومن هنا يزول عجب المرء حين يجد هذا الهجوم الواسع على الإسلام من طوائف واسعة من بني جلدتنا ممن يتحدثون بألسنتنا، وحين يجد الدأب في العمل لخدمة المصالح الغربية على حساب الأمة، حين يعلم المرء أن هذا النتاج هو حصيلة قرن ونصف من العمل الدؤوب في مجال التنشئة ومعلوم أن الإنسان يحن إلى طفولته وصباه، ومكوناتهما هي أوتار الحس في بقية مراحل العمر وتعلق قلب المتعلم في هذه المدارس يعد مقدمة لما بعده فلا عجب أن يُضمَّن الشعر والنثر عقائد أهل الكتاب، ولا غرابة أن تستورد

قوانينهم وأفكارهم حتى بعد إحالتها للتقاعد في بلادها، أو أن يصبح إعلامنا بوقاً لترديد ما يشتهون، ومن لم يدركه أثر التعليم مباشرة أدركته توابعه وبهذا نجد أن أثر التعليم الأجنبي لا يقف عند حد فرد أو مجموعة وإنما تسري سمومه في جسد الأمة وهي تظن أنها تتداوى والمتأمل في تاريخ بعض الشخصيات التي تربت في هذه المحاضن يجد أن شؤم التحاق فرد ربما عاد على الأمة كلها بالضرر الكبير، ولدينا أمثلة من حاضرنا ومن العجيب أن نصارى البلاد العربية أبوا أن يلحقوا أولادهم بالمدارس النصرانية الوافدة وهم أهل دين واحد غيرة على مذاهبهم وحرصاً على أبنائهم، فأقاموا مدارس خاصة بهم أما المسلمون فلم تأنف منهم طائفة أن يسلّموا أولادهم إلى هؤلاء وهؤلاء يقول المبشر «تكلى»: يجب أن نشجع إنشاء المدارس، وأن نشجع على الأخص التعليم الغربي إن كثيراً من المسلمين قد زعزع اعتقادهم حينما تعلموا اللغة الإنجليزية إن الكتب المدرسية الغربية تجعل الاعتقاد بكتاب شرقي أمراً صعباً جداً.

الخطر التعليمي والتربوي:

إن ما قام به التعليم الأجنبي ابتداء أشبه بإنشاء جدول صغير خاص به، وتحكم فيما يدخل إلى هذا الجدول كما تحكم في مصبه؛ يسقي منه من شاء، ثم أخذ بتوسيع ذلك الجدول شيئاً فشيئاً، ثم عمد مع الوقت إلى تحويل مجرى الماء الأساسي إلى جدوله لينبع منه ويصب في مصبه هو

وإن من أخطر ما قامت به المدارس الأجنبية أنها استطاعت أن تضع المعايير التي تقاس بها جودة التعليم وفقاً لمآربها هي، مع أن معايير القياس في تجردها فيها جزء مطلق وجزء آخر تحكمه عقيدة المجتمع، لكن الذي حدث أن المدارس فرضت ذلك من خلال طبع صورة الانبهار بها لدى العقل العربي ابتداء، ثم بتمكين خريجيها من توجيه المجتمعات لاحقاً؛ مما أدى إلى فرض صيغة مأزومة للمعايير التي تحكم سير العملية التعليمية الوطنية بعد أن أحاطتها بسياج من الجمود والتخلف والتبعية ولو تفحصنا نظرة التربويين إلى عملية التربية لوجدنا أن الأمم الغربية كان لديها حساسية من استعارة معايير خارجة عن المجتمع وظروفه وأهدافه العليا حتى وإن اتفق الطرفان في جزء كبير من العقيدة واللغة والتاريخ يقول كونانت أستاذ التربية الأمريكي الشهير في كتابه التربية والحرية إن عملية التربية ليست عملية تعاط وبيع وشراء، وليست بضاعة تصدر إلى الخارج أو تستورد إلى الداخل، إننا في فترات من التاريخ خسرنا أكثر مما ربحنا باستيراد نظرية التعليم الإنجليزية والأوروبية إلى بلادنا الأمريكية.

إن استيراد نظريات التربية الغربية ومعاييرها لا يناسب حال الإنسان المسلم ولا تطلعاته خاصة مع وضوح ما جاء به القرآن وامتلأ التاريخ بصفحات الكيد والمكر؛ فإذا كانت التربية تعني سعي الأمة للاحتفاظ بنظرية سبق أن آمنت بها، وأقامت عليها حياتها، وجاهدت في سبيل

تخليدها بنقلها إلى الأجيال القادمة ومن ثم فهي الجهد الذي يقوم به آباء شعب ومربوه لإنشاء الأجيال القادمة على أساس نظرية الحياة التي يؤمنون بها ووظيفة المدرسة أن تمنح القوى الروحية التي تتصل بنظرية الحياة، وتربي التلميذ تربية تمكنه من الاحتفاظ بحياة الشعب وتمديدها إلى الأمام.

ومن خلال هذه الرؤية التي تزداد خصوصية ووضوحاً إذا ما تعلق الأمر بخير أمة أخرجت للناس نرى أن خطر التعليم الأجنبي لم يقتصر في مزاحمته تعليمنا الداخلي الذي أريد له التخلف والقصور، وإنما في كونه أصبح هو الذي يمسك له البوصلة التي تحدد له اتجاهاته ومساراته، وقيمه ومعاييره، وأهدافه ووسائله، وهنا مكمن الداء في أن الاختراق نجح بإشعاعاته أن يقلب كيمياء التعليم في عدد من بلادنا إلى خلايا سرطانية تتغذى بغذاء الجسد وتعمل في ذات اللحظة على هدمه.

الخطر على الهوية:

خرَّجت المدارس الغربية عشرات الأجيال من المتغربين: منهم من خلع عن نفسه ربقة الإسلام كلية واستبدل بها ما دونها، ومنهم من تشبع بانهزامية وانسحاق أمام الغرب، ومنهم من لم تكن العقيدة ذات بال عنده فانسلك في سياق مادي وقدم نفسه عميلاً أينما وضعه الغرب وجده، ومنهم من انكمش داخل ذاته، ومنهم من رفض كل ذلك لكنه بقي

مخترَقاً ببعض القيم الغربية التي تحول بينه وبين الحركة الصحيحة، ومنهم من رفض ذلك علانية فأقحم في سلسلة من الاهانات والعواصف النفسية التي جعلت منه نموذجاً منطوياً على نفسه.

هذه المدارس صاغت أخلاق التلاميذ وكونت أذواقهم، والأهم أنها علمتهم اللغات الأوروبية التي جعلت التلاميذ قادرين على الاتصال المباشر بالفكر الأوروبي، فصاروا مستعدين للتأثر بالمؤثرات التي احتكوا بها أيام الطفولة أي التعليم على الطريقة المسيحية إضافة إلى أثر اللغة التي يتعلم بها؛ فثمة علاقة قوية بين اللغة والتكوين العقلي والنظرة إلى الوجود أثبتتها الدراسات الحديثة في علم اللسان، فأسلوب الاستجابات والمواقف في مجتمع من المجتمعات يرتبط ارتباطاً وثيقاً باللغة والفكر؛ وعلى هذا فإن الصيغ تؤثر في الذهن وتنظم التفكير بشكل معين والبناء اللغوي الذي يتلقاه الفرد من محيطه مسئول مسئولية مباشرة عن الطريقة التي ينظم بها نظرته إلى العالم.

إن إحدى كبريات المعضلات التي يخلفها التعليم الأجنبي هو غرس بذرة القابلية للاستعمار لدى نفوس أتباعه يقول المستشرق جب إن التعليم هو أكبر العوامل الصحيحة التي تعمل على الاستغراب، وإن انتشار التعليم على الطريقة الغربية سيبعث بازدياد في الظروف الحاضرة على توسيع تيار الاستغراب وتعميقه، ولاسيما لاقترانه بالعوامل التعليمية الأخرى التي تدفع الشعوب الإسلامية في نفس

الطريق وقد أشارت بعض الصحف والمجلات إلى ضعف قضية الولاء لدى خريجي هذه المدارس والجامعات، سواء على مستوى الدين أو الدولة أو المجتمع.

وأخطر من الاستعمار السياسي والاقتصادي ما يعرف بالاستلاب العقدي؛ لأنه يجعل الإنسان يدور في فلك وإطار حياتي رسم له ولا يرى له وضعاً غير وضعه،ويلجأ إلى ما يسميه بعض المثقفين بناء الشخصية تبعاً لأنموذج معين حتى يصبح الشخص هو الآخر بأن يكتسب صفاته وهويته دون إدراك منه وقد حرصت كثير من الكنائس الشرقية القديمة على بناء المدارس إلى جنب الكنيسة؛ بل في حضن الكنيسة في كثير من الأحيان إشارة منها إلى سلطة العقيدة على الحياة.

ويقول المستشرق شاتلي إن أردتم أن تغزوا الإسلام وتخضدوا شوكته وتقضوا على هذه العقيدة التي قضت على كل العقائد السابقة واللاحقة؛ فعليكم أن توجهوا جهود هدمكم إلى نفوس الشباب المسلم والأمة الإسلامية بإماتة روح الاعتزاز بماضيهم المعنوي وكتابهم القرآن، وتحويلهم عن كل ذلك بواسطة نشر ثقافتهم وتاريخهم، وحتى لو لم نجد إلا المغفلين منهم والسذج والبسطاء منهم لكفانا؛ لأن الشجرة يجب أن يتسبب لها في القطع أحد أغصانها.

ومع أن لهذه المدارس جوانب لا تنكر في طريقة العرض، وفي جاذبية المناهج، وفي متابعة الطالب وإدارة العملية التعليمية، ولكنها

بمثابة ما في الخمر من فوائد؛ لأنها وهي كذلك تعطي مفاتيح مغلوطة للعلم من حيث كنهه وهدفه ووسائل تحصيله ومجالات استثماره خاصة حين يصب في خدمة أعداء الله نعم! هي تعمل على تنمية الفرد ثقافياً وتجعله يفكر بطريقة منظمة لكن في إطار ما تريد هي، وينتفي هذا النظام إذا تعلق الأمر بالإسلام أو الثقافة أو الحضارة العربية إذن هي لا تعطيه قيماً تعليمية أو تربوية مطلقة يمكنه من خلالها التفكير المستقل عن الإطار الذي رسم له ولا يخفى خطرها في إعادة تشكيل الهوية من خلال توظيفها لكل متاح لديها ليخدم في هذا المجال ٠

الخطر الأمني:

يتسع مفهوم الأمن ليشمل إلى جانب أمن النظام كمظلة وأمن المجتمع ليشمل أمرين سابقين مقدمين عليهما وهما العقيدة بوصفها أساساً يقوم عليها النظام والمجتمع،والولاء باعتباره صلة تربط بين مكونات المجتمع والدولة والمفترض أن تعريض واحد من هذين الأمرين للخطر حتى ولو على مستوى فرد يعني تعريض أمن الأمة للخطر وللأسف فإن نظرية الأمن القومي الأمريكي قد راعت هاتين المسلَّمتين بينما أغفلت في الحس العربي ولكن بنظرتها المخالفة؛ لكنها تقيم لفكرها المنحرف وإنسانها مهما كان وأين كان هذا الاعتبار الأمني ومن ثم فإن خطر التعليم الأجنبي على أمن الأمة لا بد أن توضع فيه هذه الاعتبارات،

ويوضع على رأس أولويات الأمن القومي للدولة؛ فمجرد ضعف أو إضعاف التعليم الوطني هو تهديد للأمن القومي،ومحاولة جهة ما السيطرة عليه أو التأثير فيه يمثل خطاً أحمـر لا يجوز السكوت عنه بل إن هذه المدارس في مسألة الأمن قد تخطت هذا إلى ما هو أخطر بكثير إلى التأثير في إعادة صياغة وتشكيل مفهوم الأمن القومي حتى لا تثار ضدها أدنى حساسية؛ فالإعلام والثقافة مدرجان ضمن دائرة الأمن دون أن يُدرَج هذا النوع من التعليم مع أنه أهم وأخطر.

بل على العكس نجد التعليم الإسلامي بكل صوره مدرجاً ضمن مخاطر الأمن القومي في كثير من بلادنا؛ بينما لا نجد أي حساسية من وجود المدارس الأجنبية وانتشارها وهي الدخيلة الزنيمة، والسبب أن الاختراق التعليمي المبكر لعقل النخبة التي بيدها مقاليد الأمور قد نجح في إقصاء نشاط هذه المدارس من حس العقل الأمني ومن حساسيته؛ وبهذا يقال إن هذه المدارس قد نجحت في توجيه سهامها إلى مقومات الأمن الحقيقية للمجتمعات، ولنا أن نقارن بين دور خريج من خريجي الجامعات يعمل في علن على اختراق عقل الأمة أو تخريب اقتصادها، وبين متهم بالتخابر مع جهة أجنبية في نفس المجالات التي يعمل فيها الخريج كيف ستكون النظرة إلى الطرفين؟ إن عشرات النماذج في طول بلادنا وعرضها لتخبرنا بما لم يكن متصوراً في حق هؤلاء بل ربما قُدموا للأجيال على أنهم رواد فكر وحضارة دون أن تشعر الأجيال بالخطر

الحقيقي الماثل في صنيع هؤلاء، بل لم تثر ضدهم أي شبهات أما إذا أضفنا بعداً جلياً ومحسوساً دون كلفة منا وهو الدور الاستخباري الذي تقوم به كثير من هذه المدارس والمؤسسات التعليمية فإن الأمر يزداد ثقلاً.

إن إحدى كبريات المعضلات التي يخلفها التعليم الأجنبي هو غرس بذرة القابلية للاستعمار لدى نفوس أتباعه،ولو أطلق الإنسان عين البحث في تاريخ هذه المدارس لأمكنه أن يمسك بحبل الصلة بين المدارس الأجنبية وبين الماسونية من خلال أنها تمثل سلطة تعمل على إخضاع العالم لأدواتها.

يقول اللورد سالسبوري إن مدارس المبشرين أول خطوة من خطوات الاستعمار؛ فهي تحدث في البلاد التي تنشأ فيها انقساماً وتفريقاً بين أهلها، يفقدون بها وحدتهم، فيكونون عوناً للمستعمر على أنفسهم وقد سجل بعض المؤرخين ملاحظة مهمة تخص هذا النوع من التعليم؛وهي أنه لم يكن بين الوجود التعليمي البريطاني١٨٨٠م والوجود العسكري البريطاني ١٨٨٢م في مصر سوى عامين فقط ولقد أشار عدد من الباحثين إلى نجاح التعليم الأجنبي في اختراق جميع مؤسسات الدولة من القمة إلى القاع مرة بالفكر الذي لقنه دائرة واسعة من الناس، ومرة أخرى حين نجح في دعم مجموعة ممن تبناهم بعد تخرجهم وعمل على إبرازهم من خلال وسائل الإعلام؛ لأنه نجح في اختراق الفكر الذي يحكم

حركة هذه المؤسسات؛ وذلك حين نجح في زلزلة معاني العقيدة الراسخة داخل المجتمع عن طريق طائفة رباها ثم نجح في تسليط الضوء عليها والسعي في التمكين لها داخل المؤسسات.

الخطر الاجتماعي:

لقد اهتمت هذه المدارس بتعليم المرأة المسلمة بشكل يجعلها تخرج من دينها شيئاً فشيئاً، ولتنزع ثوب الحياء عنها تقول الصليبية آنًّا مليجان ليس هناك طريق لهدم الإسلام أقصر مسافة من تعليم بنات المسلمين في مدارس التبشير الخاصة إن القضاء على الإسلام يبدأ من هذه المدارس التى أنشئت خصيصاً لهذه الغاية، والتي تستهدف صياغة المرأة المسلمة على النمط الغربي الذي تختفي فيه كلمة الحرام والحياء والفضيلة ويوافقها زويمر في ذلك فيقول: إن أقصر طريق لذلك هو جذب الفتاة المسلمة إلى مدارسهم بكل الوسائل الممكنة؛ لأنها هي التي تتولى عنهم مهمة تحويل المجتمع الإسلامي وسلخه من مقومات دينه،وقد تنبه الغرب لدور المرأة منذ وقت مبكر، فأقام لها مدارس ذات طابع نصراني بنظام الإقامة الكاملة، واحتضن مجموعة منهن كمشاريع رائدات تغرير (تحرير) لأن المرأة أسلس قياداً لكونها مجبولة على التبعية ولأسباب أخرى نجح الغرب في تكوين إطار نسوي كانت بواكيره في تلك المدارس المغلقة لتصبح المرأة معول هدم بعد أن

كانت أداة بناء خاصة حين تتبنى الرؤى الغازية لقضية المرأة والمجتمع كما أن مفاهيم تحرير المرأة قد نمت بذرتها في حضانة التعليم الأجنبي من خلال شبهات المستشرقين المبثوثة في المناهج مرة ومن خلال الأمور المكملة من مسرحيات وقصص ونماذج غربية و.. و.. و.. فالباليه يُقدَّم على أنه من الثقافة، والرقص ثقافة، والنحت ثقافة، والجنس أيضاً ثقافة.

ترسيخ الطبقية وتفتيت المجتمعات:

وإلى جانب هذا فقد ساهم التعليم الأجنبي في ترسيخ الطبقية داخل المجتمعات؛ حيث إن نظام الالتحاق به كان مبنياً على ذلك؛ فرسوم الالتحاق بهذه المدارس باهظة جداً ولا يستطيعه إلا الأغنياء وهم الطائفة التي تريدهم هذه المدارس وتعطيهم الأولوية حتى يمكنها أن تقيم علاقة مع هذه الطبقة (وهي طبقة الصفوة الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية تبعاً) لتحقق من وراء ذلك عدة أهداف:

- أن الاتصال بهذه الطبقة يسهل عمل هذه المدارس ويفتح لها مغاليق الأبواب.
- أن تربية أبناء هؤلاء مضمون العائد نظراً لأنهم هم الأقرب من امتلاك زمام الأمور سياسياً واقتصادياً وفكرياً في المستقبل.
- أن هؤلاء الأولاد غالباً ما يكون الترف قد أكل منهم وشرب؛ وعليه

يسهل إقناعهم بأي شيء، ولعلنا لا نخطأ إذا قلنا أن عبدة الشياطين كانوا من أبناء هذه المدارس ومن نفس الطبقة المستهدفة.

- غالباً ما تكون هذه الأسر في حال تفكك لانشغال الأبوين عن الأولاد؛ ومن ثم فلا توجد سلطة تربوية أو رقابية يمكن أن تفسد ما تغرسه هذه المدارس.

- أن وجود هؤلاء الصفوة يفتح المجال أمام طبقات أخرى أقل في المستوى والمكانة، لكنها مصابة بداء المحاكاة وحب التقليد؛ فتسعى إلى إلحاق أولادها تشبهاً بغيرها؛ وكأن هذا يكسبها مكانة في عين الناس وساعد في هذا عدد من الأفلام والمسلسلات.

لهذه الأسباب توجهت المدارس الأجنبية لهذه الطبقة فحولتهم إلى نموذجها ورسخت فيهم الشعور بالاغتراب، والنظر إلى المجتمع بنظرة التنقص والنفور، والشعور بالانتماء إلى الغرب بحضارته وقيمه ونظمه، وربما بما هو أكثر بعقيدته سواء العلمانية أو النصرانية.

المخاطر الأخلاقية:

كثيرة هي المفاسد الأخلاقية التي تورثها الدراسة بهذه المدارس، وأثرها ظاهر فاشٍ؛ ومن أخطرها زوال الحس الإيماني (وازع الإيمان)؛ إذ يقترف الإنسان كثيراً من المنكرات دون أن يهتز منه قلب، بل إننا نرى في كثير من الأحيان مفاخرة ومجاهرة بالحرام.

وبالإضافة إلى ما تبثه من شرور مقصودة، فإنها تعد قناة مباشرة لنقل أمراض المجتمعات الغربية إلى مجتمعاتنا؛ ومن ذلك الانتحار والجرائم الأخلاقية ، ولم يكن من عجب أن يسجل لنا أحد الباحثين المطلعين على أوراق قضية عبدة الشيطان التي تفجرت في منتصف عام ١٤١٧هـ أن المنتمين إلى هذه الفئة كانوا جميعاً من منتسبي المدارس الأجنبية وخريجيها ومن بينها الاختلاط والتبرج، ونزع الحياء، وإقامة العلاقات المحرمة باسم الحب والصداقة، ومثل هذه المباذل يرسخ التعليم في نفس الطالب أنها من حقوقه، وأنه لا بد أن يمارسها حتى يتخلص من عقدة النقص؛ أي أنهم ركبوا في صورة الإنسان الكامل عشرات من الذنوب والمنكرات من الكذب والغش والخداع، والنفاق والتملق، وأكل الربا والحرص على متاع الدنيا، وترسيخ قيم الأنانية وعدم الاهتمام بمشاعر الغير،وتفسير كل شيء تفسيراً مادياً؛ والنتيجة ما نرى ونسمع من نمط غربي في الحياة حتى في أدق المسائل حساسية لدى الإنسان العربي فلقد تحدث بعض المطلعين على مثل هذه الأوساط فقال لقد أصبح من الشائع حتى بلغ درجة العرف بينهم أنه من العيب في حق الشاب حين يتزوج أن يسأل عن عفة زوجته ومن العيب أن يسأل عنه كما هو الحال مع الشباب ويتناسق هذا مع موضة الثقافة الجنسية وآلاف المواقع والقنوات الإباحية

التدخل الأجنبى فى المناهج

تدرك واشنطن جيداً أن السيطرة على الوطن العربي لا تحتاج إلى القوة العسكرية فقط؛ بل تحتاج إلى تغيير الهوية الثقافية أولاً، وذلك حتى يستطيع الفكر الأمريكي فرض سطوته علينا، ونقبل بما يرسمه لنا من خطط ومناهج، ونصبح أداة طيعة في يده يحركها مثل عرائس المسرح دون أن نعترض طالما أمسك القائد الأمريكي بالعصا، وبالفعل بدأ المخطط بالاستعداد لتغيير المناهج وخاصة الدينية رغبة في قتل فكرة الجهاد وغيرها من المعتقدات العربية الأصيلة، والمؤسف بالفعل هو أن الدول العربية بدأت الاستجابة لتلك المخططات؛ بل واختلقت مبررات لذلك،أولها تحسين صورة المسلمين أمام الأمريكان، وثانيها تحسين العلاقات مع واشنطن،وكلها حجج واهية تسوقها الحكومات أملاً في الحصول على رضا واشنطن بأي ثمن وتعديل الهوية التعليمية الثقافية التي تتبعها أمريكا تجاه الدول العربية جزء من خطوات تم اتخاذها بالفعل لإنجاز المشروع الثقافي الأمريكي الصهيوني، والذي رصدت واشنطن لتنفيذه ما يقرب من ٦٥ مليون دولار للدول التي ستقوم بالتنفيذ، وبدأت بالعراق، خاصة وأن أمريكا لديها اعتقاد صارم بأن برامج التدريس المدعومة بالجرعات الدينية ودروس الفقه والآداب العربية والإسلامية

من أهم أسباب انتشار الفكر الديني المتطرف حسب زعمهم، وأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قام بها شباب تشبعوا بهذا الفكر.

وللأسف أن الكلام الأمريكي وجد من يستجيب له في الدول العربية، وبدأت بعض الجامعات في الإمارات بإلغاء أقسام الدراسات الإسلامية من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بداية من العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وألغت تدريس اللغة العربية واعتمدت على الإنجليزية بدلاً منها،وأبقت فقط على مادتين بالعربية هي الشريعة والقانون.

أما اليمن فقد دعا رئيس وزرائها صراحة لإجراء تغيير شامل للمناهج تفادياً للضغوط الأمريكية وبرر ذلك بقوله علينا تنفيذ التغيير في مناهج تعليمنا قبل أن تأتينا مترجمة من أمريكا، فنحن شعب مسلم ولا ضرر من تخفيف الجرعة الدينية.

وما حدث في اليمن تكرر في الكويت، وظهرت جلياً اعتراضات الإسلاميين ضد الحكومة بسبب تعديل المناهج التربوية، خاصة بعد أن كشفت الوثائق أن اللجان الفنية التي تراجع المناهج بوزارة التربية والتعليم تعمل على تغيير بعض المصطلحات في المناهج، مثل الجهاد ومحاربة اليهود واستبدالها بكلمات أخرى أو استبعادها.

الغريب أن التعديلات تركزت فقط على مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية دون باقي العلوم، ويؤكد وفقاً لما ذكره أحد أعضاء مجلس

الأمة الكويتي الرغبة في التعديل بشكل يجعل التطبيع مع الكيان الصهيوني أكثر قبولاً وما يحدث في الدول العربية من اتجاهات نحو تغيير المناهج الدراسية أزعج المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة الإيسيسكو ورغم الانتقاد الواضح لما تفعله بنا أمريكا والكراهية التي تعمقها في نفوس أولادها يتغاضى العرب عن كل ذلك ويسوقون المبررات لتغيير المناهج، ولا تكتفي واشنطن بذلك؛ بل بدأت بالفعل في تنفيذ ما تريده على أرض العراق التي كانت تشكل حجر عثرة في وجه الأمريكان، وتركز مناهج التعليم العراقية على الانتماء العربي والإسلامي؛ فكان أول هدف وضعته الإدارة الأمريكية نصب عينيها بمجرد دخولها بغداد هو تغيير المناهج التعليمية واستبدالها بأخرى تستهدف تفريغ النشء العراقي من هويته العربية والإسلامية، وذلك على غرار ما حدث في أفغانستان حين قامت واشنطن بتغيير جذري في المناهج للتخلص من فكرة الجهاد المسلح ضد الأمريكان، واستبدالها بأفكار أخرى حول الحرية التي جاءتهم بها أمريكا ولتنفيذ تلك المخططات في العراق بدأت أمريكا الترويج لحملات التنصير، والتي تستهدف نشر النصرانية في أرض بغداد،وهو ما تسعى إليه المؤسسات الخاضعة للمسيحيين المحافظين بحجة المساعدات الإنسانية رغم أن الهدف الحقيقي هو القضاء على الإسلام، الذي يعتبره مسيحيو أمريكا البروتستانت ديناً في منتهى الشر، ولذلك لم يكن غريباً أن تسعى

الكنيسة المعمدانية -وهي أكبر كنيسة بروتستانتية أمريكية ساندت الحرب ضد العراق إلى إعلان استعدادها للعمل في العراق؛ بل أعلنت أغلب الكنائس الأمريكية دوافعها الحقيقية وهي الوصول للحرية الحقيقية يسوع المسيح، وهو قول يخالف الحقيقة؛ بل وأثار نصارى الشرق وعلى رأسهم الأب بانارتيوس راعي كنيسة المهد في بيت لحم بفلسطين، والذي قرر حرمان بوش ورامسفيلد و توني بلير وجاك سترو من دخول الكنيسة للأبد بعد قيامهم بشن حملة غازية أدت لمقتل الأبرياء في العراق، وأكد الأب باناريتوس أن ادعاء بوش بأنه يقود حرب إلهية لتحرير شعب العراق أكاذيب خادعة.

إذاً فالأهداف الأمريكية من جراء تغيير المناهج أمر لا يحتاج إلى توضيح رغم نفي واشنطن على لسان نائبة المستشار الثقافي بالسفارة الأمريكية بالقاهرة سعيها لتغيير المناهج في مصر أو أي دولة أخرى في العالم العربي، وأضافت أن الولايات المتحدة لا تريد نظاماً جديداً يقلب الموازين أو يطمس الهوية الإسلامية التي تثير المخاوف في الشرق الأوسط، لكن واشنطن تأمل في أن تُسهم في رفع مستوى التعليم العربي بما يضمن مشاركة إيجابية في منظومة العولمة، ويساعد الأجيال الجديدة في المنطقة على الاندماج بصورة أكثر فاعلية.

مستشارة السفارة الأمريكية لم تكتف بذلك؛ بل أعدت تقريراً من إعداد الخارجية الأمريكية حول التعليم في العالم العربي، والذي أشار إلى أن العرب يحتلون مؤخرة الترتيب في مجال التعليم، كما أن تأثير الدين واضح على أغلبية المناهج التعليمية العربية، فيما يرى الأمريكيون ضرورة أن يلعب الدين دوراً تربويا وليس تعليمياً مباشراً من خلال تزويد الأطفال بالمبادئ الأخلاقية.

التقرير أشار إلى ما أسماه الخبراء الأمريكان بتأثير مناخ غياب الإبداع على قدرة الجماعات -التي وصفها بالمتطرفة- على استقطاب أعداد كبيرة من الشباب، بالإضافة إلى أن الثقافة السائدة في المناهج التربوية العربية لا تبنى على أسس قومية ووطنية بقدر ما تتضمن مصطلحات تضمن العداء ضد الآخر.

التقرير الأمريكي تضمن العديد من المحاور التي يستهدف واضعوه تغيير نمط التفكير في العالم العربي، وهو ما تسعى الولايات المتحدة لتنفيذه رغم نفي الحكومة المصرية ولم لا؟ وهم -كما يؤكد الكاتب والمفكر الإسلامي فهمي هويدي- يتدخلون في السياسة المصرية، ويطالعنا سفيرهم الأمريكي يومياً بفتوى جديدة يتدخل بموجبها في بلادنا، مما يؤكد أن الدول العربية كاملة فقدت استقلالها وعادت لأوائل القرن التاسع عشر، وبعد أن كنا نسمح للدول الأجنبية بالتدخل في حياتنا دون أن نستطيع الرد لوقوعنا تحت الاحتلال؛ أصبحنا الآن تحت السيطرة

الأمريكية في احتلال خفي تحت مسمى البروتوكولات، ونجد حكوماتنا العربية تسوق المبررات لمثل هذه السيطرة ولكي ننقذ مستقبل هذه الأمة -كما يقول هويدي-؛ لابد أولا أن نسعى للحصول على استقلالنا من السيطرة الأمريكية، فهذا هو السبيل الوحيد لحماية شباب المستقبل .

وتقول إلينا رومانسكي مسئولة برامج مبادرة الشراكة الأمريكية - الشرق أوسطية، في محاضرة لها بالدوحة في سبتمبر الماضي لا توجد فسحة من الآن فصاعدًا للكراهية وعدم التسامح والتحريض ونحن نحاول أن نعيش معًا، وأي منهج دراسي لا يسير في هذا الاتجاه يجب تغييره وقالت أيضًا في المناهج "الإدارة الأمريكية تسعى بجدية إلى تغيير مناهج التعليم في الدول العربية، فالمنطقة والأجيال المقبلة ليست في حاجة إلى مزيد من العنف، ولذلك ستساعد أمريكا دول المنطقة على تغيير كل ما يدعوا إلى الحقد والكراهية والمثير في الأمر أن رامسفيلد وجون أبو زيد قائد القوات الأمريكية في العراق تحدثوا عن معركة العقول والأفكار وضرورة تغيير مناهج التعليم الديني لأنـها تخرج الشباب المتشددين، ومن ثم فإن المعركة التي يجب كسبها هي تغيير مدارك العرب والمسلمين وعدم الاكتفاء فقط بالقوة العسكرية وهناك إعلانات لمؤسسة راند الأمريكية تعلن فيها عن حملة للمساهمة في تغيير مناهج التعليم في الدول الخليجية، وطالبت المهتمين بتقديم مقترحاتـهم

حول التغييرات المطلوبة وفى مصر وفي إطار برنامج مبادرة الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط سترسل وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٠ كتاب كلها تتحدث عن تغيير الخطاب الديني المتشدد؛ أي الإسلامي وذلك في سياق حملة واسعة تقوم بـها وزارة الخارجية الأمريكية لإرسال كتب لحوالي ٥ آلاف مدرسة في المنطقة العربية، وعلى رأسها مصر ورصدت أمريكا ٧٦٤ مليون دولار لتغيير مناهج التعليم في مصر منذ عام ٩٧٥ وها هي ترصد ٢٠٥ مليون دولار من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ أي أن هناك خطة قديمة لتغيير مناهج التعليم الديني في مصر، وتغيير مناهج التاريخ،واللغة العربية سواء في المدارس العامة أو الأزهر نفسه وتشير معلوماتنا إلى أن عدد المدرسين الذين تدربوا بـهيئة المعونة الأمريكية بلغوا ٥٠ ألفًا أنفق عليهم ٤٥ مليون دولار وتـهدف هذه التغييرات إلى إلغاء كل ما يتصل بفلسطين ورفض اعتبار القدس القبلة الأولى للمسلمين، وعدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ٠

أهداف الحملة الأمريكية:

ولكن ما هي أهداف أمريكا من تغيير مناهج التعليم الديني في العالم العربي والإسلامي؟

هناك مجموعة من الأهداف الأمريكية وراء حملتها على التعليم الديني يمكن أن نوجزها في الآتي:

أولاً: يمثل العالم العربي والإسلامي التحدي الرئيسي للسياسات الأمريكية؛ فقيم أمريكا تكتسح العالم كله فيما عدا العالم العربي والإسلامي،وتتساءل أمريكا لماذا في العالم الإسلامي لا يكتب للقيم الأمريكية النجاح أو الانتشار؟رغم ذيوعها بين كل الأمم؟ ويعتقد الأمريكان أن الإسلام هو الذي يعطي التحصين والمقاومة للأمة الإسلامية، ومن ثم لا بد من التركيز على خلخلة الأوعية التي حملته لهذه الأجيال المعاصرة، وهذه الأوعية والمحاضن تتمثل بشكل رئيسي في مناهج التعليم الديني خاصة: الفقه والحديث والعقيدة واللغة العربية وأصول الفقه والتفسير وعلوم القرآن والمواريث والقراءات فالنشاط الفكري الإسلامي بدأ حول القرآن وانطلق منه ومن الحديث ومن ثم فالحمل على هذه العلوم والمناهج سوف يقطع صلة الناس بالقرآن وبالإسلام وبعقيدة الجهاد،والولاء والبراء التي جعلت لمفهوم الأمة معنى وروحًا لا يزال قائمًا وحيًا.

ثانيًا: لأمريكا اليوم مطامع استعمارية في العالم العربي والإسلامي بعضها يتصل بـهيمنتها على موارد المنطقة وخيراتـها وبلدانـها - كما هو الحال في العراق اليوم - وبعضها يتصل بدعم الكيان العنصري

الصهيوني في فلسطين ومن الطبيعي أن تستنفر هذه المطامع روح الجهاد والمقاومة عند المسلمين، ولكي تنـزع هذه الروح المقاومة فإن السبيل لذلك هو تغيير مناهج التعليم الديني والثقافي، والتي تقطع المسلمين عن تاريخهم ودينهم وتجردهم من هويتهم؛ بحيث يصبحون هم ومستعمروهم سواء، فلا مشاكل ولا أسباب للكراهية أو المدافعة؛ فثقافة التسامح والسلام هي التي تسود بعيدًا عن ثقافة التمييز والمقاومة أي أن المطامع الاستعمارية الأمريكية في عالمنا هي التي تجعلها تحاول نزع ثقافة التمييز وثقافة المقاومة وثقافة الدفاع عن الحقوق المشروعة، وعن الأرض والوطن والعرض والتاريخ والهوية والدين؛ ليصبح المسلم وبلده مستباحًا تستبيحه أمريكا لتأخذ بيده إلى الحضارة وفق آبائهم المستعمرين العنصريين القدامى فهناك أسباب سياسية متصلة بنـزع روح المقاومة ورفع راية الاستسلام، وعندنا مثلاً فكرة الحملات الصليبية والصراع الطويل والدامي مع الصليبيين ووجود رموز مثل صلاح الدين الأيوبي، قطز، العز بن عبد السلام، وابن تيمية، كما أن التراث الإسلامي يشير إلى أن اليهود معروف عنهم عداؤهم للإسلام منذ وجوده الأول هذا المخزون الثقافي يظهر كزاد للمقاومة.

ثالثًا: ثقافتنا نحن المسلمين هي ثقافة دينية جوهرها الدين، وروحها التواصل مع الخلق عن طريق الحق فالروح الإسلامية الدينية عميقة في

وجودنا وتاريخنا وحياتنا كلها وهذه الروح هي التي أقامت شبكة الحماية عبر الأجيال، ومن ثم يزلزل العبث بمناهج الدين وتعاليمه وتعليمه عقائد الناس ويحرف أفكارهم لذا فعلمنة التعليم الديني الإسلامي وتجفيف مصادره؛ سوف يؤدي إلى ذيوع ثقافة علمانية مستهترة بالدين، لا تقيم له اعتبارًا، وحيث إن التعليم هو ناقل القيم؛ فإن العلمنة ستؤدي إلى أجيال جديدة خربة لا تعرف شيئًا عن دينها فتوهين الإسلام بين الناس وفي حياتـهم هو السبيل لتوهين عقائدهم، وتخريب روحهم، وتضييع هويتهم.

رابعًا: تجفيف ينابيع الصحوة الإسلامية المتجددة والتي تتخذ من الإسلام مرجع لها، فكل حركات الإحياء الإسلامي المعاصر، وكل حركات الجهاد ضد الاستعمار، وكل المقاومة في فلسطين وغيرها يقوم بـها أعضاء ينتمون للحركة الإسلامية وللصحوة الإسلامية، ومن ثم فمحاصرة هذه الصحوة، وتجفيف ينابيعها يكون بحصار ما يزودها بالروح والحياة لذا هي تريد أن تضع إسلامًا بمقاييسها هي.

خامسًا: تغيير طرق التفكير ونظم الاجتماع والثقافة في العالم العربي والإسلامي بحيث تكون مثل نظيرتـها في الغرب خاصة ما يتصل بقضايا الأحوال الشخصية وقوانين الأسرة ووضع المرأة ووضع الأطفال، ونظم العقائد فيما يتصل بالآخرة والدين والكون والخالق والإنسان والحياة، لذا

فإنه يتكامل مع خط العبث بمناهج التعليم الديني خط آخر هو تغيير نظم الأسرة المسلمة وقوانينها، وخط ثالث هو تجديد الخطاب الإسلامي أو تغييره حتى إذا كنا وهم سواء فإنهم يكونون سادتنا لأنهم هم واضعو الخطط العمرانية والاجتماعية لنا، فنكون أتباعًا لهم بلا حول ولا طول ولا شخصية، ويكون غاية المنى بالنسبة لنا هو الرضى السامي علينا أي نصبح عبيدًا لأمريكا بدلاً من أن نكون عبيدًا لله فبدلاً من الاستعمار السياسي صرنا في طور الاستعمار الثقافي والحضاري.

مأساة الثانوية العامة

لأن سياسة التعليم فى مصر لا تقوم على التخطيط فإذا نظرنا إلى الثانوية العامة فسنجد أنها واحدة من أكبر المشكلات التعليمية على الإطلاق حتى أنها أصبحت كابوسا يهدد أبنائنا الطلاب وغولا يطاردهم فى منامهم فمن يصدق أن هناك طلاب تعدت مجاميعهم الـ ١٠٥ % ومن يصدق أن الطالب الذى يحصل على أكثر من ٩٠ % لا يستطيع أن يلتحق بالكلية التى يرغبها يقول الدكتور فاروق اسماعيل رئيس جامعة القاهرة السابق أن شباب اليوم أمامه آليات للمعرفة لم تكن متاحة من قبل ولكن يصاحبها الآن ما أصاب التعليم من أمراض على رأسها الدروس الخصوصية التى تدرب الطالب على مهارات الإجابة على أسئلة معينة منتقاة، من خلال الأمثلة المحلولة فى كتب الوزارة أو فيما يسمى ببنك

المعلومات، وهو ما جعل أغلب طلبة الثانوية العامة يجيدون التعامل مع ورقة الامتحان مما تسبب فى رفع درجاتهم بنسبة لا تتناسب مع حجم ثقافتهم –وامتحان الثانوية العامة أصلا لا يوجد فى كثير من دول العالم، وانما هناك امتحان فى نهاية تلك المرحلة لكل مدرسة أو اقليم ويكون الالتحاق بالجامعات فى هذه الدول عن طريق اختبارات قبول ضمن اختبار شامل فى كل حصيلة الطالب السابقة من المعرفة بجانب قياس الذكاء وقدرات التفكير اللحظى ففى اليابان والكلام لرئيس جامعة القاهرة السباق الأكبر منا تعدادا بكثير يتم عقد امتحان فى شهر فبراير من كل عام،وتنتقى كل جامعة أفضل الطلاب بالنسبة لها ولكن لأننا نعانى مشكلة التوصيات فلا يصلح عندنا هذا النظام

<u>التعليم وأثره النفسى على الطلاب</u>

منذ نصف قرن تقريبا كان الالتحاق بكلية الطب أو كليات القمة يتطلب الحصول على مجموع ٦٠% وارتفع بعد ذلك فأصبح منذ ثلاثين عاما إلى ٨٠%والآن يجتهد الطالب ويحصل على درجات تصل من ٩٠% إلى ٩٥%من أجل تحقيق حلمه بالالتحاق بكلية يتمناها منذ صغره ولكن بفارق النصف فى المائة أحيانا تتبدد أحلام هذا الطالب مما يشعره بالاحباط والظلم وهذا ما أكده الدكتور عادل صادق أستاذ الطب النفسى بجامعة عين شمس الذى أضاف أن النظام التعليمى الحالى قد يسمح لطالب متواضع القدرات بأن يحصل على مجموع كبير ويدخل الكلية التى

يرغبها ثم يفشل فشلا ذريعا فى السنة الأولى للدراسة بها لذا فالذين حصلوا على مجاميع تتراوح ما بين ٩٠ % و٩٥ % أعدادهم فى الحقيقة كبيرة مع أن معظمهم طلاب عاديون وان كان بعضهم متميز حقا ولكن الامتحانات ظلمته وهؤلاء سوف يعانون نفسيا، وسوف يمتد يأسهم ليشمل كل ما يتعلق بالوطن بأجمعه وذلك باعتباره الوطن الذى ظلمهم لأن الشعور الذى سيسيطر عليهم آنذاك هو شعور بالظلم أما الطلاب العاديون فستكون معاناتهم أقل وستكون فى صورة غضب أكثر منه شعور باليأس والظلم وسرعان ما سيتكيفون إذا ما التحقوا بأى كلية أخرى.

العجز فى بعض التخصصات

هناك عجز كبير فى بعض التخصصات فى مدارس وزارة التربية والتعليم فى مصر وهذا ما كان يضطر الوزارة إلى اللجوء لنظام المدرس بالأجر أو بالحصة والذى تم إلغاؤه بعد تثبيت كل من أمضى ثلاث سنوات فى العمل كمدرس بالحصة هذا العجز ناتج عن وقف التعيينات لفترة طويلة وخروج المعلمين من تلك التخصصات على المعاش أو ترقيتهم إلى مواقع إدارية وأحيانا كان هذا العجز يعالج بقيام غير المتخصصين بالعمل فى مجال

لـيس تخصصـهم كمدرسـى علـم الـنفس الـذين يدرسـون تربيـة قوميـة أو مدرســى المــواد التجاريــة الــذين يقومــون بتــدريس اللغــة الإنجليزيــة لا اعلـم كيـف نسـمح لغيـر المتخصـص أن يقـوم بتـدريس مـادة لـيس لـه بهـا أى علاقـة ثـم نبحـث بعـد ذلـك عـن السـبب فـى الخلـل فى العملية التعليمية

فصول الخدمات

كان نظام فصول الخدمات فى مصر يعتمد على قيام الحزب الوطنى بتحصيل مبلغ لا يقل عن ٢٥٠ من كل من يريد الالتحاق بالعملية التعليمية وكنت أود الحديث عن فشل هذا النظام إلا أننى وجدت أن الوزارة قامت بإلغاءه ولله الحمد وتحويل جميع الطلبة إلى التعليم الحكومى العادى حيث قررت وزارة التربية والتعليم إلغاء فصول الخدمات التجارية الثانوية الفنية وتحويلها إلى فصول تجارية مسائية بدايةً من العام الدراسى الجديد٢٠١١/٢٠١٢، بعد تحقق قطاع التعليم الفنى والخدمات من عدم انتظام العملية التعليمية وفشل إدارتها.

أن فصول الخدمات وصل عددها إلى ١٨٠ وحدة خدمات على مستوى الجمهورية تمثل نسبة ١٨.٥%، من إجمالى وحدات التعليم التجارى بمصر، ونسبة ٥٠% من إجمالى التعليم التجارى بمحافظات القاهرة الكبرى، والإسكندرية والشرقية، ويصل عدد الطلاب الملتحقين بفصول

الخدمات إلى ٧٢ ألفاً من إجمالى ٥٠٠ ألفاً بالتجارى على مستوى الجمهورية.

وأن طلاب فصول التجارى المسائية سيتخرجون بشهادة دبلوم تجارى ٣ سنوات، وأن قرار إلغاء فصول الخدمات جاء بعد تشاورٍ بين وزير التعليم ورئيس قطاع التعليم الفنى انتهت إلى الاقتناع بعدم جدوى استمرار هذا النوع مع الفصول، خاصةً أن امتحاناته تشهد حالات غش متكررة إلى جانب عدم انتظام الطلاب فى الدراسة طوال العام، ، وكانت هذه الفصول تعانى عدم استقرار، حيث لم تكن لها مبان خاصة بها وإنما كانت تشغل مدارس أخرى.

وترتبط فصول الخدمات بالنظام السياسى القائم فى مصر منذ خمسينيات القرن الماضى، ففى عهد الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر كانت تسمى فصول الاتحاد الاشتراكى، ثم تحولت فى عهد السادات ومن بعده مبارك إلى فصول خدمات، ترتبط إدارتها بالحزب الوطنى المنحل بعد ثورة ٢٥ يناير.

obeikandi.com